الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت–
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص : تعليمية اللغة

موسومة بـ :

تعدّد التقدير النّحوي في توجيه القراءات القـرآنيــة

إعداد الطالبتين:

- أم الخير حبيب
- عربيـة بركوس

إشراف الدكتور:

– بكاي غربي

لجنــة المناقشــة :

د. إبراهيم ع. الرحيم فواتيح	رئـيســا
د. محـمــود رزايقيــة	منـاقـشـا
د. بـكــاي غـربــي	مشرفا و مقرّرا

السنة الجامعية :

2017م/2018م – 1438هـ/1439هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

إنّ الله سبحانه وتعالى قد أوجب على عباده شكر نعمه تعبّدا لألوهيته و استزادة من فضله، ورغبة فيما عنده و اعترافا له بحقه، فالحمد لله بما هو أهله والشكر بما يستأهله هو أهل الفضل الذي لا ينفذ و الجود الذي لا يجحد، من استمدّه العون أمدّه و من استكفاه كفاه ومن استنصره نصره، و من أقبل عليه قبله.

و اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم نسجّل هنا شكرنا و تقديرنا و عرفاننا بالجميل لفضيلة الدكتور " غربي بكاي" الذي تفضّل بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، و لما بذله من جهد في إسداء النصح و التوجيه لنا طوال فترة الإشراف جزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدّم بجزيل الشكر للأخ "مختار حليماوي" الذي كانت بصمته واضحة في طباعة هذا العمل.

و نشكر كلّ من قدّم يد العون من قريب أو بعيد.

إنّ الحمـد لله نحمـده و نستعينـه و نستغفـره و نستهديـه، ونعوذ بالله من شـرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هـادي له، ونشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، واهب النّعم و العطايا، عالم غيبيات الصدور و الخفايا، و نشهد أنّ محمّدا عبده ورسولـه وصفيّـه من خلقـه و خليلـه، أكرم خلقـه سجايـا، و أكملهم مزايـا، عليـه أفضل الصلوات والتحايـا.

أمّـــا بعـــد:

فقد جاءنا الرسول الكريم –صلى الله عليه وسلّم – بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، جمع فيه –عزّ و جلّ– سنن الأوّلين و أتمّ به الشّرائع و الدّين فهو حبلـه المتين، و صراطه المستقيم، من تمسّك به خرج من الظلمات إلى النور، و فاز بخيري الدّنيا و الآخـرة.

فظلّ هـذا الكتـاب علـى الـدّوام دليل المسلمين و قبلتهم و غايـة اجتهـادهم، اعتنى العلمـاء بـه وبعلومـه عنايـة بالغـة، و خاصّـة ما كان يتعلّق بالعلـوم اللّسانيـة،كعلم القـراءات، و الذي عـدّه المفسّرون الخادم الأمين لبيان معاني القرآن الكريم و تفسيره فجلّ هذه العلوم ما كانت إلاّ لأجل هذا الكتـاب العزيز، و في سبيل الحفاظ عليه، و ما وجـدت إلاّ على أساسـه، تنهل من نبعـه، و تستمدّ من صافي معينـه.

و العلوم تتشرّف بشرف موضوعاتها، و تتفاضل بمدى فضل بحوثها و مسائلها، و توجيـه القراءات القرآنيـة واحـد من هذه العلـوم ؛ موضوعـه كتاب الله عزّ وجـلّ و بحوثـه حـول طـرق آدائـه و وجوه قراءاته، والبحث في أوجه إعرابه، و دقائق معانيه، ولطائف بلاغته التي تستفاد من كلّ وجه و البحث في الظواهر النحويّة التي تتجلّى عند كلّ توجيه، وما وقع عليه اختيارنـا في هـذا البحـث من بين هذه الظواهر ظاهرة التقدير النّحوي و تعدّده في توجيه هذه القراءات القرآنية.

و من هذا المنطلق يمكننا طرح عدّة تساؤلات منها:

- ما مفهوم التقدير النّحوي؟ وما أسبابه؟ و ما شروطه؟ وما علاقته بتوجيه القراءات القرآنيــة ؟ و كيف يساهم التقدير النّحوي في تعدّد المعاني للتوجيهات النحوية؟

و قد كان الدّافع الأساس في اختيارنا لهذا الموضوع صلته الوثيقة بكتاب الله عزّ وجلّ، فتعلّم كتاب الله دليل اتّباع ما فيه على بصيرة بأوامره و نواهيه، و تزداد البصيرة بتعلّم إعرابه و تراكيبه النّحويّة التي تبنى عليها مختلف الأحكام، و معرفة دلالاتها، و اختلافها من قراءة لأخرى، سعيا في خدمة لغته ولو باليسير، لاسيّما بعد عموم البلوى بهجرانها، و شيوع النّزعة في لغة الكتابة والحديث اليوميّ.

و قد استقرت خطّة بحثنا على: مقدمة، و ثلاثة فصول، و خاتمة و تفصيل كلّ منها على النّحو الآتي:

مقدمـــة: تناولنا فيها تمهيدا للموضوع، و أسباب اختياره، و خطّتنا فيه، و المنهج المتّبع،كما ذكرنا فيها أهمّ المراجع المعتمدة في هذا الموضوع و ذات الصّلة به.

الفصـــل الأوّل: التّقدير النّحوي أسبابه و شروطه، و انطوى تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل : مفهوم تعدّد التقدير النّحوي، و الذي ضمّناه: مفهوم التعدّد في اللغة ، مفهوم التقدير في اللغة، مفهوم التقدير في اصطلاح النّحاة.

المبحث الثانـي: أسباب التقدير النّحوي، وقد ضمّناه: غياب نظرية العامل النّحوي، مخالفة التراكيب لأصول النظرية النّحوية، مخالفة الشروط الصّرفية للتراكيب النّحويّة، اختلاف المدارس النّحوية.

المبحث الثالث: شروط التقدير النّحوي، و تضمّن: مراعاة سياق الحال، مراعاة سلامة المعنى، بيان مكان المقدّر، بيان كيفية التقدير.

الفصـل الثانـي: التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية، و الذي انطوى تحته أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: مفهـوم القراءة، و الفرق بينهـا و بين القرآن، و قد تضمّن: مفهوم القـراءة في اللغة وفي الاصطلاح، و الفـرق بينها و بين القرآن.

المبحث الثاني: ضوابط القراءة الصّحيحة، و تمثّلت في موافقتها رسم أحد المصاحف العثمانية إضافة إلى موافقتها وجها من وجوه العربيّة، و حصول التّواتر.

المبحث الثالث: اختلاف القراءات – أسبابه و فوائده –، و قد ذكرنا فيه أوجه اختلاف القراءات و أسباب هذا الاختلاف و فوائده.

المبحث الرّابـع: عنونّاه بـ : التوجيه الإعرابي للقـراءات، و ذكرنـا فيـه مفهـوم التوجيـه في اللغـة وفي اصطلاح النّحاة،كما ذكرنا فيه أهمّ أسباب تعدّد التوجيه، و أثره في تعدّد المعاني.

الفصل الثالث: و قـد انطوى تحته مجموعـة من النّماذج التطبيقيّة التي قمنا بانتقائها من آيات الذكر الحكيم، و تحليلها لتصديق الظواهر و الموضوعات المناقشة في صلب الموضوع.
و **خاتمـة**: أتينا فيها على ذكر أهمّ نتائج البحث.

و قد اقتضت طبيعـة موضوعنا أن يكون منهجه وصفيّا تحليليّا؛ من خلال وصف ظاهرة التقديـر النّحـوي و ربطها بموضوع توجيـه القراءات القرآنيـة، و تحليـل الآيـات الـواردة في متن هـذا البحـث.

كمـا اعتمدنـا مجموعـة مصادر و مراجع لإثـراء هذا البحث؛ كتفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، و كتب إعراب القرآن ومعانيـه كإعـراب النحّاس، و معاني الزجّاج، و الحذف و التقديـر في النّحو العربي لعلي أبي المكارم.

و ككـلّ بحث لا يخلو من صعوبات واجهنا تشعّب المادّة العلمية كعائق في إخراج هذا البحث على الوجـه المطلوب.

و في الأخير ما يسعنا إلاّ تقديم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف على ما قدّمه لنا من نصح وتوجيه، و إلى كلّ من كانت له يد عون في إعداد هذا البحث.

- ✓ أم الخير حبيب
- ✓ عربيــة بركوس

تيسمسيلت في:2018/05/17

المبحث الأوّل: مفهــوم تعـدّد التقديـر النّحـوي

يُعدّ التقديـر النحـويّ في العربيـة جوهر الدرس النّحوي، و مرتكزه لذا أولاه النحاة بفيض من الاهتمـام و العنايـة، و خصّوه بدراسة و استشفاف مضمراته في ثنايا بحوثهم و اجتهاداتهم، وما ذلك إلاّ دراية منهم أنّه من القضايا النّحوية التي تتيح دراسة التركيب النّحوي للجملة العربية وتحليلها، ووضع قواعد لبعض الظواهر النّحوية الأخرى.

كما أنَّه من المواضيع التي لا غنى للناطقين عنها في فهم النّصوص وخاصَّة الدينية منها، كفهم كتاب الله عزّ و جلّ على اختلاف قراءاته، وفهم نصوص السنّة النّبوية المطهّرة.

و تتعدّد تقديرات النحويين و المفسّرين في قراءة هذه النّصوص وتوجيهها التوجيه الذي تقتضيه سلامة المعنى و دقته، ممَّا دفعهم إلى وضع أسباب و دوافع، وعلل سوَّغوا بها هذه التقديرات.

و من هذا المنطلق نتطرّق إلى ثبت مجموعة من المفاهيم التي تصبّ في معنى تعدد التقدير النّحوي:

أوّلا: مفهــوم التعــدّد فــي اللغــة:

جاء في اللّسان:" العدّ هو إحصاء الشيء " [1]، و ذكر: " و هم يتعادُّون و يتعدَّدُون على عدد كذا أي: يزيدون عليه في العدد، و يتعادُّون إذا اشتركوا فيما يعادُّ به بعضهم بعضاً " [2].

كما جاء في التعريفات: " العدُّ إحصاء الشيء على سبيل من التفصيل " [3].

و نجد استعمال اللّغويين و النّحاة لا يخرج عن المعنى اللّغوي لهذه اللفظة.

---

[1] – جمال الدين مُحَمَّد بن منظور، لسان العرب، دار المعارف ،القاهرة، د.ت، ط01، ص 2832.

[2] – المصدر نفسه، ص 2833.

[3] – مُحَمَّد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، لبنان، 1985، د.ط، ص152

ثانيا: مفهـوم التقديـــر فـــي اللغـــة:

جاء في اللّسان في مادة (قدر): " القدر، والقادر من صفات الله عزَّ وجلّ، يكونان من القدرة و يكونان من التقدير، ﴿ٱتخ تم تهثم جم﴾ من القدرة فالله عزّ وجلّ على كل شيء قدير، مُقدِّر كل شيء و قاضيه، فالقادر اسم فاعل من قدَّر، يقدَّر و القدير فعيل منه و هو للمبالغة، و قدر كل شيء، و مقداره: مبلغه، و قدّرت عليه الثوب قدراً فانقدر، أي: جاء على المقدار"[1] .

ورد هذا اللّفظ بمعان متباينة في القرآن الكريم منهـا:

﴿ٱ﴾ أي: " ما عظّموه حق تعظيمه "[2] .

وقوله تعالى: ﴿ٱتم تهثم﴾ أي: " بمقدارها الذي علم الله أنّه نافع لها غير ضار "[3].

وقوله أيضا: ﴿ٱ بج﴾ أي:" توجيه إلى حسن الصنع في التسوية في التقدير، و المقاسات "[4].

و جاء في الحديث النبويّ الشريف:« إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ »[5] ، أي: قـدِّروا له.

كما جاء في اللسان:" و التقدير على أوجه من المعاني أحدها: التروية و التفكير في تسوية الأمر و تهيئتـه، و الثاني: تقديره بعلامات يقطعه عليها، و الثالث: أن تنوي أمرا بعقدك، تقول:

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ص 3545.

[2] – المصدر نفسه، ص 3548

[3] – ناصر الدين بن مُحَمَّد البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط ص185.

[4] – مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 1980، ط 02، ج 08، ص 687.

[5]– مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، مؤسسة زاد، القاهرة، 2012، ط 01، ص 326.

قدّرت أمر كذا وكذا، أي:نويته وعقدت عليه، و تقدير الله الخلق تيسيره كلاّ منهم كما علم أنّهم صائرون إليه " [1].

- **التقديـر فـي الاصطـلاح النّحـوي :**

التقدير في اصطلاح النّحاة حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه، و قيل هو الحذف على نية الإبقاء، أي: نية تصوّر وجود هذا الشيء في المواضع التي يقع فيها الحذف أو عندما ترد هناك حاجة الكلمات أو الجمل إلى ما يكمّل معانيها [2].

و يقع التقدير على معان كثيرة في مؤلّفات النّحو، و بمصطلحات مختلفة منها: (التخريج الحمل- التفسير- الإضمار – التضمين – التأويل...).

و لعلَّ أقربها إلى مفهوم التقدير مصطلح التأويل إذ هو: " محاولة إرجاع النّصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصّحة نحويا إلى موقف تتّسم فيه بالسلامة النّحويّة، أو صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد " [3].

و قـد ورد مصطلح التأويـل في مؤلفات النحويين و المفسّريـن، بحيث أنَّهم كلَّما وجـدوا لفظاً من ألفاظ التنزيل قد جاء مخالفاً لما وُضع من أصول القواعد فإنَّهم يحاولون تأويله، و تخريجه وفقا لهذه القواعـد و الأصول.

و قد انتقل مصطلح التأويل من علم الكلام، و الفقه، و التفسير، إلى علم النّحو، ولعـلّ السبب الأساس لهذا الانتقال هو القرآن الكريم بقراءاته المتعدّدة، و الذي يعدّ مصدراً للنّحو و النّحاة ليغذّوا به أصولهم في هذا العلم، مع أنّ دلالته لا تختلف عند النحاة و المفسّرين لأنّ كليهما يبحث في المعنى.

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ص 3546

[2] – ينظر: أم سد أحمد حامد التاج، قضايا التقدير النحوي في إعراب الربع الأخير من القرآن الكريم، رسالة ماجستير في النحو و الصّرف، الخرطوم، 2006، ص 07.

[3] – علي أبو المكارم، الحذف و التقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2007، ط01 ص 204.

و يُعدُّ التقديـر تصوّراً لحركة أو حرف في كلمة أو كلمة في جملة أو جملة في كلام كلٌّ منها لا وجود له لا نطقا، ولا خطّاً، و ذلك لتكتمل المعاني بعد هذا التقدير، فهو توفيق للفظ مع المعنى إذ يدعم النّصّ بحيث يضع ما لم يذكره النّصّ ممَّا هو مفهوم ضمنياً، و واجبٌ تركيباً .

و من أمثلة التقدير، و التأويل في القرآن الكريم ما ورد في توجيـه قوله تعالى: ﴿نم نى □ □ □ □ □ □ □ □ يم﴾

فقوله: « (فأَنَّ لَهُ) فيــه أربعـة أوجـه:

الأوّل: أن يكون في موضع رفع لأنَّه خبر مبتدأ محذوف و تقديـره: فالواجب أنّ له نار جهنّم.

و **الثاني**: أن يكون في موضع رفع بالاستقرار على تقديـر محذوف بين الفاء و (أن) و تقديـره: فله أنَّ له نار جهنّم.

و**الثالث**: أنَّ (أن) مبدلة من أن الأولى في موضع نصب بـ (يعلموا).

و**الرابع**: أنّها مؤكدة للأولى في موضع نصب »[1].

و قد وردت هذه التقديرات في توجيه قراءة واحدة، و تتعدّد بتعدّد التوجيــه في قراءات مختلفة كقـراءة من قرأ قولـه تعالى: ﴿□ □ □ □﴾ قرئت (تُنبت) بضمّ التاء فيكون أَنْبَتَ بمعنى نبتَ، و الهمزة فيها أصليـة، و رأي آخـر يرى أنَّ الباء زائـدة كزيادتها في قوله تعالـى: ﴿ين □ □ □ □﴾ فيكون تقدير الكلام على هذا التوجيه: تُنبت الدَّهن أي: تخرج الدهن[2].

و هناك توجيه آخر للقراءة هو أنَّ الباء متعلّقة بمحذوف تقديره: تنبت ما تنبته و فيه دهن كما تقول: رَكِبَ الأَمير بسَيْفه، أي: و سيفه مَعَه، و خَرَجَ زَيْد بِثِيابِه، أي: و ثِيَابه عَلَيْه [3].

[1] – محمّد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النّحويّ – مواضعه، أسبابه، نتائجه –، دار غريب، القاهرة، 2006، ط01 ص268.

[2] – ينظر: أبو محمّد مكيّ بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها، مؤسسة الرسالة بيروت، 1997، ط 05، ص 127.

[3] – ينظر: أبو محمّد بن علي الحريري، درّة الغواص في أوهام الخواص، شرح: شهاب الدّين الخفاجي، مطبعة الجوائب، تركيا 1299 هـ، ط 01، ص 10.

و توجيه قراءة من قرأ قوله تعالى:ُّ نم نى ٍّ (فَتنفَعَهُ) بفتح العين وهي قـراءة عاصم من السّبعـة، و لعلّ النّصب على إضمـار " أن " أو تقديـر " أن " فهـو تعليلـه أمّا قـراءة الرّفع فبالعطف على ما قبلـه ُّ نم نى ٍّ و التقديـر: فلعلّه تَنْفَعُهُ الذِّكْرَى [1].

المبحث الثاني: أسبــاب التقديــر النّحــوي

يُعدّ التقدير النحوي من الظواهر التي شغلت النّحـاة قديماً و حديثاً، و هو من المواضيع النّحوية التي تتيح دراسة التركيب النّحوي ، كما أنّه من القضايا التي شغلت من كتبوا في إعراب القرآن و معانيه، و مجازه، كونه يربط النّحو بالدّلالة و قد ذكر النّحاة أسباباً لهذه الظاهرة منهـا:

[1]– ينظر: مكيّ بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ص 362.

أولا: نظريــة العامــل النّحــوي

يعرّف "الرضيّ" العامل بقوله: « ما يتقوّم به المعنى المقتضى، و هذا باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى »[1]، و يردف قائلا: « فالموجد لهذه المعاني هو المتكلّم، و كذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم »[2]، أي أنّ المتكلّم هو الذي يتحكّم في هذه العوامل و آثارها .

ظهرت فكرة العامل مبكّرة، و تجلّت واضحة في تاريخ النّحو قبل الخليل بن أحمد، في أخبار عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي و من تلاه، و إنّ في خبر ابن أبي إسحاق مع الفرزدق لدلالة على تمكّن فكرة العامل في تفكير النّحاة، و مضمون الخبر أنّه سمع الفرزدق يقول:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَـدَعْ مِنَ المِـالِ إلاَّ مَسْحـاً أَوْ مُجَـلَّـفُ

فقال للفرزدق: بم رفعت أوْ مُجَلَّفُ ؟ فقال: بم يسوءك و ينوءك علينا أن نقول، و عليكم أن تتأوّلوا فصيغة التساؤل هذه تشير إلى تنبّهه لفكرة العامل، و إن كانت غامضة في نفسه.[3]

وقد اكتملت هذه النظرية في كتاب سيبويه كنظرية كاملة مدعّمة بالأحكام و التفريعات بعدما كانت تعتمد على قرائن لفظية و ظواهر تركيبية، كما لهذه النظرية أهمية في دراسة التراكيب العربية فهي تشكل لبنة عامّة لنظرية النحو العربيّ.

قال "سيبويـه": « و ممَّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرَّجـل قـد قـدم من سفر فتقول لـه: خيرَ مقدم، أو يقول الرَّجل: رأيت فيما يرى النّائم كذا و كذا فتقول: خيراً لنا وشراً لعدوّنا و خيراً و ما شرٌّ، و إن شئت قلت: خيرُ مقدَم، و خيرٌ لنا، و شرُ لعدوّنا، فأمّا النّصب فكأنّه بناء على قوله قدمت، فقال: قدمت خير مقدم، و إن لم يسمع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه

---

[1] – عبد الحميد السيّد، نظرية العامل في النّحو العربي و دراسة التركيب، مجلّة جامعة دمشق، ع (3 – 4)، 2002 مج18. ص48.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – ينظر: عبد الإله نبهان، ابن يعيش النّحويّ، اتحاد الكتّاب العرب، 1997، د.ط، ص 544.

ورؤيته إياه بمنزلة قوله قدمتُ...»[1]، فالفعل (قدمت) المضمر هو العامل في نصب مقدمَ، وكذا اسم الإشارة (هذا) في تقدير: هذا مقدمُ خير هو العامل في رفع (مقدمُ).

و يُعدُّ العامل من أهم أسباب التعدّد في الإعراب، و يختلف النحاة في تقديره فيذهب كلُّ واحد منهم مذهبه في التوجيه الواحد فيقول أحدهم إنّه عامل للرّفع، و يقول آخر إنّه عامل للنصب ويقول ثالث بجواز الأمرين.[2]

و لولا الاختلاف في تقدير العوامل لما تعدّدت الإعرابات للكلمة الواحدة، فمن ذلك التعدّد قولهم في قوله تعالى: ﭐ□□□□□□□□□□ فذكروا أنَّ (خوفاً، و طمعاً) لها ثلاثة إعرابات:

الأوّل: إنَّها مصدرية (مفعول مطلق)، وذلك بتقدير عامل محذوف: تَخافون خَوفاً، وتَطمعُون طَمَعاً.

الثـاني: إنّها تحتمل الحالية : أي: يريكم طامعين ، وخائفين فالعامل هنا ظاهر هو الفعل (يريكم).

الأخير: إنّها مفعول لأجله: أي: يُريكُم لأَجْل الخَوْف، و الطمع، فالعامل أيضاً ظاهر كما في التوجيه الثاني.[3]

و يكون بذلك العامل إمّا ظاهراً و إمّا مقدّرا، والمقدَّر على قسمين جائز التقدير كقولنا: أخاك أي: الزم أخاك، و واجب التقدير كقولنا: هل أباك أطعته؟ و التقديـر: هل أطعت أباك أطعته؟

و يخلص بذلك إلى القول أنَّ الأساس لظاهرة التقديـر في النّحو العربي مردُّه إلى نظرية العامل فالعمل النّحويّ أطراف ثلاثة: العامل و المعمول، و أثر العامل في المعمول، و هو ما يسميه النّحاة بالأثر الإعرابي ظاهرا كان أم مُقدَّراً، فإن غاب طرف من هذه الثلاثة وجب له التقدير نحويّاً[4].

ثانيا: مخالفـة التراكيب لأصـول النظريـة النّحويــة

[1]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط03 ج01 ص136.

[2] – ينظر: مُحَمَّد حسنين صبرة، تعدّد التوجيه النّحوي، ص 268.

[3] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف الخطيب، د.ت، د.ط، ج 06، ص 137.

[4] – ينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النّحو العربيّ، ص 10.

ورد في كلام الله عزّ وجلّ باختلاف قراءاته – المتواتر والشاذ منها – و كلام العرب، الفصحاء الأقحاح، شعرا و نثرا، ما يوافق أصول النحويين، و قواعدهم و أقيستهم التي تضبط هذه اللغة مع ما يتوافق و هذه القواعد و الأصول، كما أنّه ورد في هذه النّصوص ما يخالف وضعهم هذا لأنَّ هذه القواعد و الأصول لم تكن نتيجة استقراء تام ، ممّا ألجأهم إلى القول بالتقدير، كي لا تمسّ قواعدهم و أصولهم التي وضعوها.

و لا ريب أنَّ مخالفة هذه التراكيب للأصول النّحوية العامة غير مردود ولا هجين في الكلام الفصيح، و ما ذلك إلاَّ لأنَّه ورد في كتاب الله عزّ و جلّ مثل هذه الظواهر، و هو المعجز في لفظه ومعناه، و الذي تحدّى الثقلين بإعجازه و أسراره.

و في حديثنا عن التراكيب التي وردت مخالفة لما هو مألوف في الجملة العربية وجب أن نتطرّق إلى مفهوم الإسناد في الجملة العربية و أركانه، و الذي نال عناية بالغة من طرف النّحاة، فقد وضعوا أسس بناء الجملة التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه، فما تكون هذه الجملة قائمة إلاّ على مبدأ الإسناد عندهم، و البحث عن ركنيه، و إن لم يوجد ركن منها قدّروا المحذوف، و أوّلوا الحركة لتلائمه.[1]

– **مفهوم الإسناد:** يعرِّف النّحاة الإسناد بأنّه: " ضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامّة ، أو هو تعليق خبر بمخبر عنه نحو: زيد قائم أو طلب بمطلوب منه "[2]، و تتكوّن عملية الإسناد من مسندٍ و مسند إليه، يقول الزّمخشري: « و الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، و هذا لا يأتي إلاّ في اسمين أو فعل و اسم »[3] ، فالاسمان يكونان كلاما لكون

---

[1] – خلود صالح عثمان الصّالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـ، ط 01، ص 22.

[2] – وداد ميهوبي، الجملة بين النّحو العربي واللسانيات المعاصرة – مفهومها وبنيتها – رسالة ماجيستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر، ص 44.

[3] – أبو القاسم الزمخشري، المفصّل في علم اللغة، تح: عزّ الدين السعيدي ، دار إحياء علوم الدين ، بيروت، 1990 ط01، ص 15.

أحدهما مسنداً و الآخر مسنداً إليه في المركّب الاسميّ أمَّا في المركب الفعليّ يكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه، أمّا الفعلان، والفعل والحرف فلا مسند إليه فيهما.

إذن فأقلّ ما يكون عليه الكلام التّام المفيد المركب كلمتان بينهما علاقة الإسناد، وما شدَّ الباحثين في النّحو العربي أنَّ النحاة في حديثهم عن الإسناد، و التركيب الإسنادي، لم يفرّقوا بين التراكيب الإسنادية الاسمية و التراكيب الإسنادية الفعلية، و لم يشغلهم الموقع الذي يأتي فيه كل من المسند و المسند إليه.[1]

غير أنَّ بعض الباحثين ذهب إلى أنَّ النّحاة القدامى تخبّطوا في تحديد الاسمية و الفعلية في الجمل، فقد كان تقسيمهم لها إلى اسمية وفعلية مبنياً على أساس لفظي محض، لم يلحظوا فيه الفرق بينهما فضيَّقوا حدود الجملة الفعلية حتّى قصروها على الجمل التي تقدَّم فيها الفعل، و وسّعوا دائرة الجمل الاسمية حتّى أدخلوا فيها ما ليس منها من جمل فعلية تقدّم فيها الفاعل على الفعل [2].

و قد أضاف بعض النّحاة صورتين للجملة غير الاسمية و الفعلية، و هما الشرطية و الظرفية نحو: زيد إن تكرمه يشكرك، و عمرو في الدار، و لكن رغم تعدد أقسام الجملة و اختلاف الآراء في تحديدها إلاّ أنّه تبقى لها هناك صورتان بارزتان هما الاسمية، و الفعلية، و هما نمطان تقاس بهما كل التّعابير، و أنماط التراكيب اللغويّة المختلفة، و ما خرج عن دائرة هذين النّمطين رُدّ بالتقدير والتأويل و مردّ ذلك قائم على مراعاة نوع الكلمة المتصدّرة و مبناها [3].

فالجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند دالاً على التغيُّر و التجدّد، لأنَّ الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدلّ على تجدّد الإسناد، وتغيّره و ذلك نحو: يدرس التلميذ، و التلميذ يدرس ومنه تتساوى الجملتان في الفعلية، إن تقدّم الفاعل على الفعل في الجملة الثانية، لكن عند دخول

---

[1]– محمود عبد السّلام شرف الدين، الإعراب و التركيب بين الشكل والنسبة – دراسة تفسيرية – دار مرجان، القاهرة 1984، ط 01،ص 271.

[2]– ينظر: سعد حسن ضاروب، التقدير النّحوي عند سيبويه، رسالة ماجيستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1996 ص82.

[3]– ينظر: خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 27.

عامل نصب على هذه الجملة كقولنا (إنّ التلميذ يدرس) يصبح إعراب التلميذ حينئذ اسما لـ (إنّ) فتعود الجملة اسمية لا فعلية، و نلاحظ أنّ كلّ الجمل الاسمية تتضمّن فعلا مقدّرا نحو:(عمرو هناك) على تقدير (وجود أو كون)، لأنّ الجملة في الماضي كانت بهذا الشكل (عمرو كان هناك)[1].

و قد تضمّن هذا التقسيم كثيرا من التراكيب التي خرجت عن القواعد و الأسس التي وضعها النّحاة، و لم يخضع لها، كأسلوب المدح و الذّم، وأسلوب التحذير والإغراء، وأسلوب الاختصاص ... وغيرها من الأساليب التي تشترك في بعض الخصائص التي تبرز خلافات النّحاة و آراءهم فيها وفي كونها لزمت تركيبا واحدا لم تتغيّر عنه، نحو: خالدٌ نعمَ الرّجل- إيّاك و الكذبَ، فهذه الأساليب تفتقر إلى فكرة الإسناد، فمثلا أسلوبي المدح و الذّم يفتقران إلى أسس إلحاقهما بالاسم أو بالفعل أصلا بالرجوع إلى ما وضعه النحاة من معايير للاسمية و الفعلية لافتقارهما إلى روح الدليل [2].

فالكوفيون ذهبوا إلى أنّ(نعم و بئس) اسمان مبتدآن بدليل دخول حرف الجرّ عليهما ، إذ تقول العرب: ما زيدٌ بنعمَ الرّجل.

ومن قول حسّان بن ثابت- رضي الله عنه- :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَـارُ يُؤْلَفُ بَيْتُـهُ أَخَا قَلَّة أَوْ مُعدمَ المَالِ مُصرِمـا[3]

و حرف الجرّ مختصّ بالدخول على الأسماء.

و منهم من استدلّ بدخول أداة النداء عليهما، نحو قول العرب: يا نعمَ المولى و يا نعم النّصيرُ.

أمّـا البصريون و معهم علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ذهبوا إلى أنّهما فعلان ماضيان لا ينصرفان[1].

---

[1]– ينظر: سعد ضاروب، التقدير النّحوي عند سيبويه، ص 83.

[2]– ينظر: المرجع السابق، ص 37.

[3] – ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مُحَمَّد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002 ط 01، ص 86.

و قـد ورد الكثير من هذه الأساليب في النّصّ القرآني موافقا قواعد النحاة و أصولهم، و منها ما جاء مخالفاً لها، و خارجاً عن أصل القاعدة مما اضطرّهم للتقديـر، ومن ذلك قولـه تعالى:[1] إذ الأصل في تركيب هذا الأسلوب أن يرد فعل الذّم + اسم معرفة مرفوع + اسم معرفة مرفوع، على نحو: بئس الخُلُقُ الكذب، و هو التركيب الأصل، غير أنّ التركيب الذي وردت وفقه الآيـة: فعل الذّم (بئس) + جار و مجرور (للظالمين) + اسم نكرة تمييز (بدلا).

ومنه فالقائلون بفعلية (نعم و بئس) ذهبوا إلى أنّ (بئس) فعل اسمها مضمر فيها، و المخصوص بالـذّم محـذوف، و(للظالمين) حال من (بدلا) و تقديـر المخصوص المحذوف: بئس البدل إبليس وذريته.[2]

ومن التراكيب التي وردت أيضا مخالفة للقواعد النحوية ما ورد في قوله تعالى:[3] فقد منع النحاة أن تتقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي، لذلك قدّروا مصدرا محذوفا أي: إرسالة كافّة للنّاس[3]، و المعنى: " إلاّ جامعا للنّاس في الإبلاغ، و الكافّة بمعنى الجامع، و الهاء فيها للمبالغة كهي في علاّمة، و راوية ".[4]

من أمثلة النّحاة على مثل هذا التركيب قولهم: زيدٌ خيرُ ما يَكُون خَيرٌ مِنْك، و التقدير: زيدٌ خيرٌ مِنْكَ خَيرُ مَا يَكُون، فجعلوا (مَا يَكُون) حالاً من الكاف في (مِنْكَ) و قُدّمت عليه، و كقول الشاعر :

إِذَا المرْءُ أَعْيَتْـهُ المُـرُوءَةُ نَاشِئـاً فَمَطْلَبُهَـا كَهْـلاً عَلَيْـه شَدِيــدُ [5]

---

[1]– ينظر: المصدر نفسه، ص87.

[2]– ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، 1992، ط 03 ج05، ص 618.

[3]– ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم و بيانه، ج 08، ص 94.

[4]– أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت 1993، ط 01،ج 07، ص 269.

[5]– ينظر: المصدر نفسه،ج 07، ص269.

كما منع النّحاة أن تتصل بالفعل المسند إلى مثنّى أو مجموع علامة تثنية أو جمع، لذلك عند وقوفهم على مثل هذه التراكيب لجأوا إلى التأويل والتقدير كقولهم في قوله تعالى:ﭐﱡ ﱆ يم يي ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱠ أي: هم الذين ظلموا، و في إعرابها وجهان: الخفض على أنَّها وصف لـ (النّاس) في قوله تعالى:ﭐﱡ لم لى ﱋ ﱠ و الرَّفع على الرّد على الأسماء الذين في قوله ((وَ أَسَرُّوا)) من ذكر النّاس[1].

و ذكر بعض اللغويين أنَّ أصحاب هذه اللّغة هم طيء، يلتزمون العلامة أبداً، و لا يفارقونها وذهب بعض الرواة إلى أنَّها لغة أزد شنوءة، و منهم من يسمّيها لغة " أكلوني البراغيث ".

وفي " أكلوني البراغيث " ثلاثـة أوجـه:

الأوّل: أن تكون البراغيث مبتدأً، و أكلوني خبراً مقدّماً تقديره: البراغيث أكلوني.

و الثاني: أن تكون الواو في " أكلوني " ضميراً على شرط التفسير.

و الثالث: أن تكون الواو في " أكلـوني" علامة للإضمار، و التثنية، و بمنزلة التاء في (قُلْتُ) و(قَالَت).[2]

و سمّاها ابن مالك " يَتَعَاقَبُونَ "، و هو ما أورده "أبو حيان" بقوله: « و ابن مالك يقول: لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" » ، فتلحِق العرب الفعل قبل المثنّى ألفاً، و قبل جمع المذكر واواً، و قبل جمع المؤنّث نوناً، و ذهب بعض النّحاة إلى أنَّها ضمائر، و اختلفوا فقال قوم: ما بعدها بدل منها وقال آخرون: مبتدأ، و الجملة السابقة خبر[3].

و قد ورد على هذه اللغة في الشعر بيت لابن قيس الرقيات:

---

[1]– أبو جعفر مُحَّد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود مُحَّد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة 2009، ط 01، ج 05، ص 178.

[2]– ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سبويه، تح: أحمد حسن مهدلي – علي السيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت 2008، ط01، ج01، ص154.

[3]– أبو حيّان الأندلسي، ارتشـاف الضرب من لسان العرب، تح: رحب عثمان مُحَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1992،ط01، ج 02، ص 741.

فَإِن نَفْنَ لا يَبْقوا أُولَئِك بَعْدَنَا لذِي حرمَة في المسْلمين حريمُ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل في قوله: (لا يبقوا) مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع، و هو قوله: (أولئك).

و قول يزيد بن معاوية:

يَدورُون بي في ظل كُلّ كَنِيسَة فَيَنْسونَني قَومِي و أَهْوَى الكَنَائِسا

فوصل واو الجماعة بالفعل و ذلك في قوله: (ينسونني)، مع أنّ الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله: (قومي) [1].

ثالثا: مخالفــة الشــروط الصّرفيــة للتراكيب النّحويــة

ترتصف الأبنية الصّرفيّة ضمن تراكيب نحويّة مخصوصة، و تترابط ببعضها في علاقات محدّدة تحدّدها المعاني النّحويّة التي تتحقّق داخل تلك التراكيب، و يظهر دور هذه الأبنية في صوغ مختلف التراكيب للظواهر النّحويّة، و تبرز حينئذ علاقة المستوى الصّرفي بالمستوى النّحويّ الذي يشمل أحكام الكلمة حال التركيب، و حال الإفراد[2] .

فمن الأبنيــة الصّرفيــة مثلا الضمائر المنصوبة المنفصلة، وما تتمثّله من دور بارز في ظاهرة التقديم و التأخير في التراكيب النّحويّة، إذ لابدَّ لها من مخالفة أصل التركيب الذي ترد فيه، و الذي يقتضي أن يتأخّر المفعول عن الفعل والفاعل، ممّا ألجأ إلى تقدير الفعل بعد هذا الضّمير كقولهم:(إيّاك والشّر) والتقديــر: إياك احذر، فـ (إيّـاك) منصوب بـ (احذر) و(الشرّ) معطوف عليه، و قيل: أصله

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت د.ط، ج02، ص 101.

[2]– ينظر: لطيفة ابراهيم النّجار، دور البنية الصّرفية في وصف الظّاهرة النحويّة و تقعيدها، دار البشير، عمان – الأردن 1993، ط 01، ص 137 – 138.

إيّاك احذر من الشرّ، فموضع الجار و المجرور النّصب، فلمّا حذف حرف الجرّ صار النّصب فيما بعده[1].

و كذا هو الحال مع البنية الصّرفية للاسم المقصور، إذ لا تظهر عليه علامة الإعراب فوجب في مثل هذه الأبنية حفظ الرتبة فلا يجوز العدول عن الأصل لأمن اللّبس، و ذلك لانعدام قرينة دالة تحدّد كلّ وظيفة كما في قولنا: ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى.

و قد جرّد النّحاة قواعدَ و أصولاً لوصف الظاهرة النّحويّة و تحليلها، قبل أن يطرأ عليها طارئ يخرج بها عن الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه، و من بين هذه القواعد تحديد الشروط الصّرفية للوظائف النّحوية، كشروط إعمال المصدر، أو اسم الفاعل مثلا، فنجد ابن مالك يقول في باب شروط إعمال اسم الفاعل:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العمـل إِنْ كَـانَ عـن مُضِيِّـهِ بِمَعْـزِل

وَ وَلِي اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْف نِدَا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أو مسْنَدا [2]

بمعنى أنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلاّ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: أنا ضاربٌ زيداً غدا أو الآن.

و أنّ من شروط إعماله أيضا أن يعتمد على شيء قبله، و من ذلك خمس مواضع:

1- أن يلي الاستفهام، نحو: أضاربٌ أَنْتَ خَالداً؟

2- أن يلي حرف نداء، نحو: يا كَاتباً دَرساً، وهذا ما اعتمد فيه على الموصوف، لأنّ التقدير: يا طَالباً كَاتباً دَرْساً، و ليس حرف النداء، لأنّ النّداء يختصّ بالأسماء.

3- أن يلي نفياً، نحو: ما ضاربٌ أَنْتَ زَيداً.

4- أن يكون صفة لموصوف، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ خَالداً، هذا المثال متضمنٌ الحال لأنّه صفة في المعنى نحو: جاء زيدٌ رَاكباً فَرساً.

---

[1]– ينظر: أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تح: مُحَمَّد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت، د.ط، ص 168 – 169.

[2]– مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن الألفية، المكتبة الشعبية، لبنان، د.ت، د.ط، ص 29.

5- أن يكون مسندا و شمل الخبر وما أصلُه الخبر، نحو: زيدُ ضاربٌ عمْراً، إنّ زيداً ضاربٌ عمراً، كان زيدٌ ضارباً عمراً، ظننت زيداً ضَارباً عَمراً، و اسم الفاعل في هذه الأمثلة كلُّه مسند[1].

فهو يذكر الشروط التي تؤهل اسم الفاعل للعمل، أي للارتباط بغيره بعلاقة نحوية معروفة في النظرية اللغوية عند العرب، وهي نظرية العامل التي تقوم على تنظيم العلاقات بين العناصر النحوية و وصفها انطلاقاً من علاقة تأثير هذه العناصر بعضها في بعض[2].

و تُعدّ ظاهرة الحذف (حذف هذه العوامل) عدولا عن هذه الأصول و القواعد، بينما يعدُّ التقدير ردّاً إليها لتوافق التراكيب الشروط و الأبنية الصّرفية.

وقد تؤدّي هذه الشروط والأبنية إلى وجوب الحذف أومنعه أحياناً، كما يقع الأمر بين الوجوب و المنع أحياناً أخرى ومع أبنية صرفيّة مخصوصة، و مثال ذلك حذف الموصوف و إقامة الصفة مقامه إذا كانت الصّفة متمكّنة في بابها أي مشتقّة جارية على الفعل كما في قوله تعالى: [illegible] و التقدير: اعمل دروعاً سابغات[3].

و منه أيضا قوله تعالى: [illegible].

إذ عُدِل عن المصدر (إِنْبَاتاً) إلى اسم المصدر (نَبَاتا)، فذهب المفسّرون إلى أنّ هذا الاختيار (أَنْبَتَكُمْ) متضمّنٌ معنى الإنشاء و وجّهُوا هذا العدول على تقدير محذوف: أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُّم نَبَاتاً.

و في هذا العدول دقيقة لطيفة على حدّ قول بعض المفسّرين، و هي أنَّه لو قال: أنبتكم إنباتا كان المعنى: أنبتكم إنباتا غريباً، و لمّا قال: أنبتكم نباتا كان المعنى: أنبتكم فنبتم نباتاً عجيباً، و هذا

[1]– ينظر: أبو زيد بن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت 1993، د.ط، ج 01، ص 463.

[2]– ينظر: لطيفة النّجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، ص 152.

[3]– ينظر: المرجع السابق، ص 204.

الثاني أولى، فالإنبات إنَّما ينظر فيه إلى صنع الله عزّ و جلّ و هو أمر خفيّ، فعدلت الآية إلى ما هو ظاهر و هو النبات.[1]

و من أمثلة التقدير الذي اقتضته الشروط الصّرفية أيضاً ما ورد في اختصاص حروف الجرّ بالدخول على الأسماء، فإذا وقع بعدها فعل قدّر الاسم قبله كقول الشاعر:

« وَ الله مَـا لَيْلِي بِنَـامَ صَاحِبُـهُ وَ لاَ مُخَالـط اللَّيــان جَـانبُــه

إذ قيل أنَّه حذف الموصوف، و كأنَّه أراد ما ليلي برجل نام صاحبه، و يقدّره أكثر النّحاة: ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، فيكون فيه حذف الموصوف و الصّفة جميعا و بقاء معمول الصّفة »[2]،و قيل أنّ (نام) اسم رجل كتأبّط شرّاً و شاب قرناها[3]. فلا حاجة حينئذ للتقدير.

رابعا: اختــلاف المــدارس النّحويّـــة

لعب اختلاف المـدارس النّحويّـة دوراً هاماً في تطوّر الفكر النّحـويّ و توسّـع دائـرة البحث في الأصول و الفروع التي اعتمدها روّاد كل مدرسة، و يتجلّى هذا الاختلاف في التوجيهات النّحوية والتعليلات، و الأقيسة، و الإعرابات التي يتمثّلها نحّاة كل مدرسة، و خير شاهد على ذلك الخلاف الذي وقع بين أبرز المدارس النّحوية، مدرستي البصرة والكوفة ، إذ بنت كل مدرسة نحوها على أصول تختلف عن أصول الأخرى،[4] فما يجيزه البصريون قد يمنعه الكوفيون، وما يمنعه الكوفيون قد يجيزه البصريون، و أمثلة هذا الخلاف جمعها ابن الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين" و منهـا:

---

[1]– ينظر: عبد الحميد يوسف هنداوي، الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم – دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة –، المكتبة العصرية، بيروت، 2008، د.ط، ص168.

[2]– ابن يعيش النّحوي، شرح المفصّل، إدارة الطباعـة المنيرية، مصر، د.ت، د.ط، ج 03، ص 62.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– ينظر: أحمد نزال الشّمري، تعدّد التوجيه الإعرابيّ عند مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها– من سورة النور إلى نهاية سورة الدخان – نموذجا،مجلّة كلية اللغة العربية المنصورة مصر،2011 ج03، ع 30، ص 175.

_ أنّ الكوفيين يجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه من غير تأويل أو تقدير بينما لا يجيزه البصريون فيلجأون إلى التقدير، مثل قوله تعالى: ﴿ لم لى لي ﴾ و التقدير: كتب كتاباً عليكم، فلم ينتصب (كتابَ) بعليكم و إنَّما هو منصوب لأنَّه مصدر، و قدّر الفعل و لم يظهر لدلالة ما تقدَّر عليه[1].

و أمَّا ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ (كتابَ اللهِ عليكم) " منصوب على وجه الإغراء بمعنى: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتابَ الله، فلا تكاد العرب تنصب بالحرف الذي تغري به، إذا أخّرت الإغراء، و قدّمت المغرى به، فلا تقول: أخاكَ عليكَ و أباكَ دونكَ و إن كان جائزاً "[2].

_ اختلافهم في عطف الاسم الظاهر على الضّمير من غير إعادة الخافض في قوله تعالى: ﴿ ﴾ .

فالكوفيون يجيزون هذا العطف، أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنّه لا يجوز، وذلك لأنَّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ، و ذلك لا يجوز[3]، لذلك حاولوا تخريج هذه القراءة بأنّ يكون الجرّ بحرف مقدّر، أو أن تكون الواو للقسم و جواب القسم قوله: ((إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً))[4].

و قد أيَّد هذه القراءة – قراءة الخفض – ابن مالك ،و هي التي يقول فيها في ألفيته:

وَ عَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطفٍ عَلَى ضَمِير خَفْضٍ لازِماً قد جُعِـلاَ

وَ لَيسَ عِنْـدِي لازمـاً قَـدْ أَتَـى فِي النَظْم وَ النَثْر الصَحِيحِ مُثْبَتاً [5]

---

[1]– ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 188.

[2]– أبو جعفر بن جرير الطبري، جامع البيان، ج 06، ص 580.

[3]– ينظر: المصدر السابق، ص 374.

[4]– ينظر: محمَّد بن صالح الشيزاوي، التوجيه النّحويّ في حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل للسندي – دراسة وصفية تحليلية –، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ط 01، ص 78.

[5]– ابن مالك الأندلسي ، متن الألفية، ص 15.

و قد اعترض نحاة البصرة على هذه القراءة لأنَّ ما ورد قليلا عن العرب يعدّونه فصيحاً ولا يجعلونه قاعدة،و مثل هذه اللغات التي لم ينقل فيها شواهد كثيرة قد تكون فصيحة فهم متعصّبون لقواعدهم، و لا يمكن أن تكون هذه القواعد حجّة على عربي[1].

وفي هذا المقام نستحضر مثالا يُذكر أنّه استشهد به شيخ الإسلام ابن تيمية في ردّه على بعض الروافض في توجيه قوله تعالى: ﴿آمن بر بن بي﴾ أنّها نزلت في عليّ – رضي الله عنه– و هي فضيلة لم تحصل لأحد من الصّحابة غيره، فيكون هو الإمام، غير أنّ الدكتور "إيهاب النجمي" في كتابه " اللغة و المذهبية " يذكر أنّ شيخ الإسلام يردّ على الرواية بوجهين، أحدهما منع الصّحة، و الثاني أنّ هذا القول ليس بحجّة، و يذكر أنَّ ابن تيمية حشد طاقته اللغوية بوجه ثالث من أوجه الردّ من خلال عرض المسألة النحوية، و توجيه إعراب:(من اتّبعك) ليتخلّص من استشهاد الرافضي، والمعنى في الآية: الله حسبُك وحَسبُ من اتّبعَكَ مِنَ المؤْمِنِينَ، فهو وحده كافيكَ و كافي من معك من المؤمنين، على تقدير مصدر مضاف (حسبُ) لم يحسُن العطف عليه إلاّ بإعادة الجارّ، و إن كان جائزاً فهو قليل، و إعادة الجارّ أحسن وأفصح فيوجّه هذه الآية إلى أنّ (من) معطوف على محلّ الضمير في (حسبُكَ) و هو النصب وليس معطوفا على لفظ الجلالة (الله)[2].

[1]– ينظر: مُحَمَّد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، مصر، 1367هـ، ط 03، ج 04، ص 333.

[2]– ينظر: إيهاب النجمي، اللغة و المذهبية – قراءة في ردود ابن تيمية العقدية–، دار مصر العربية، القاهرة، 2015 ط01، ص 104– 105.

المبحث الثالث: شــروط التقـديــر النّحــوي

أوّلا: مراعـاة سيـاق الحـال:

تُعدّ نظرية سياق الحال من النّظريات التي أدركها النّحاة القدامى، كونهم لم يفصلوا دراسة اللّغة عن محيط استعمالها، فقواعد النحو التي وضعوها قد راعوا فيها مقاصد المتكلمين و أغراضهم، و إفادة المخاطبين و حاجاتهم[1]، فكان بذلك مراعاة السياق منهجاً مطلوبًا في قراءة النّصوص، و توظيفه يفضي إلى تعدّد التقديرات، و التأويلات للنّص الواحد و ضبط معانيه.

– مفهـوم سيـاق الحـال:

صيغ هذا المصطلح اللّغويّ بطريق التركيب الإضافي، فهو مركب إضافي (سياق) مضاف و(الحال) مضاف إليه، و يقصد به الظروف المتعلّقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، أو دراسة الكلام

[1] – ينظر: أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه – دراسة في النّحو و الدّلالة –، دار الحامد للنشر المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ط 01، ص 16.

في المحيط الذي يقع فيه، و هو الجوّ العام الذي احتوى العملية الخطابية والذي يعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلّم، و فهم الكلام لدى المخاطب[1]

و قد تنبّه النّحاة إلى أهمية سياق الحال في فهم العملية النّحويّة، و ذهبوا إلى أنَّها خاضعة لمناسبات القول، و العلاقة بين المتكلّم و المخاطب، و لن يكون الكلام ذا إفادة، و لا الخبر مؤديا غرضه ما لم يراع حال المخاطب حينها[2]، لذلك اعتمده النّحاة في تحليل الشواهد و التراكيب النّحويّة من حيث الحذف و التقدير، التقديم و التأخير، أو توجيه العلامات الإعرابية، أو الحكم عليها بالصحّة أو الخطأ، أو تعيين أحد محتملات اللفظ أو الإبانة أنّ المراد به هو مجازه، و يُعدُّ أيضا ضابطا من ضوابط تفسير القرآن الكريم ضمن ما يُعتمد فيه على تحديد الدلالة في كلّ موضع بالاعتماد على القرائن اللفظية و الحالية[3].

و من أمثلة النّحاة في مراعاتهم سياق الحال بعدِّه شرطا من شروط التقدير، ما أورده سيبويه من إضماره لفعل يقرّر السياق تقدير ذلك الفعل فنجده يقول: « إذا رأيت رجلا متوجّها وجهة الحاج فقلت: (مكّةَ و ربِّ الكعبة)... كأنّك قلت: يريد مكّة و الله »[4].

و منها أيضاً إضماره لفعل (نتّبع) في قوله في قوله تعالى: ﴿ " أي: بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفا، كأنّه قيل لهم: اتّبعوا حين قيل لهم: كونوا هودا أونصارى "[5]، ففهم المخاطب للسيّاق الذي وردت فيه الآية الكريمة يغني عن ذكر هذا الفعل.

و مثله أيضاً ما ذكره الخليل بن أحمد من تقدير فعل مضمر حذف لعلم المخاطب بمعناه في قوله تعالى: ﴿ أي: الزموا صِبغةَ اللهِ، و الصبغة الدِّين[1].

---

[1] – المرجع نفسه، ص 20، 24.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي – نقد وتوجيه– ، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ط 02، ص 255.

[3] – ينظر: إيهاب النّجمي، اللغة و المذهبية، ص 186.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج01، ص257.

[5] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و عليه يمكن القول أنّ سياق الحال تعين على تحديد المقدَّر، و مكانه في التركيب لإدراك المعنى فغياب دلالة السياق لا تُمكّننا من الإضمار فلا نقول مثلا (خالداً) دون أن يكون هناك ما يُشعر بمقصودنا، بينما لو(خالد) يستحق الضرب مثلا، ويتوقّع أن يحلّ به، وقلنا:(خالداً)، لتبيّن المقصود أي: خالداً ضاربه أنا.

كما تُعين الدلالة السياقية على تحديد المعنى للألفاظ داخل سياقاتها، فالألفاظ لا تقصد لذواتها، و إنّما هي أدلّة يستدلّ بها على مراد المتكلّم، فإذا ظهر مراده، تبيّن أي طريق يعمل بمقتضاه من حذف وتقدير و غيرها من طرق التصرّف اللغويّ، فإن هو أهمل السياق أخطأ في تصرُّفه هذا[2].

وفي هذا إشارة إلى خطورة تجريد النّصوص من سياقاتها، و خاصّة النّصوص المقدّسة ـ القرآن الكريم، و الأحاديث النبوية الشريفة ـ إذ " من المعلوم أن الكلام المتّصل بعضه ببعض يفسّر بعضَه بعضاً، ويدلّ آخره على معنى أوّله، و أوّله لا يتمّ معناه إلاّ بآخره، فيحكى عن بعض متأخرة الزنادقة المنافقين أنّه قيل له: ألا تصلي؟ فقال: إن الله يقول: □ □ □ □ فقيل له: ألا تتمُّها: □ □ □ □ فقال: العاقل يكتفي بكلمة "[3].

و ما نلحظه كذلك في قوله تعالى: □ □ □ □ □ □ □ فسياق الآية يشير إلى أنّه: " يقال لهذا الأثيم الشقيّ: ذق هذا العذاب الذي تُعذَّب به اليوم (إنَّكَ أنتَ العَزيزُ) في قومك (الكريم) عليهم "[4]. فدلّ ههنا السياق الذي وردت فيه الآية الكريمة على تقدير شبه الجملة المحذوف.

ثانيا: مراعاة سلامة المعنى

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1985، ط01، ص69.

[2] – ينظر: طاهر سليمان حمودة، ابن قيّم الجوزيه – جهوده في الدرس النحوي –، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية د.ت، د.ط، ص 183.

[3] – إيهاب النجمي، اللغة و المذهبية، ص 186.

[4] – أبو جعفر بن جرير الطبري، جامع البيان، ج 24، ص 63.

يعدّ الحفاظ على المعنى من أهم شروط التقدير، لذا وجب مراعاته بالمقارنة مع التركيب الأصلي قبل التقدير، فلو حصل تغيّر في المعنى عمّا كان عليه قبل تطبيق التقدير لكان تشويها للتركيب ومسخا له، و مخالفة لمنطق اللغة، ومن تلك التقديرات ما دعت إليه صنعة الإعراب في باب الاشتغال من أنّ كلّ منصوب لا بدّ له من ناصب عند النّحاة ، فإن لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدّم لجأوا إلى التقدير في نحو:(خَالداً أكرَمته) و التقدير:أكرمت خالدا أكرمته، ونحو:(خالدا سلّمت عليه) و التقديــر: حييت خالداً سلّمت عليـه، فالتقديـر ههنا مفسـد للمعنى، مفسد لتركيب الجملـة[1] وإن كان المقدّر من لفظ العامل المذكور في المثال الأوّل و من معناه في المثال الثاني.

و من التقديرات التي روعي فيها سلامة المعنى ما اختاره بعض النّحاة في تفسير " الواو" بين "إيّاك" و الاسم في باب التحذير في قولهم: إياك و الأسدَ، فذهبوا إلى أنَّ الواو بينهما إما عاطفة تجمع جملتين دون أن ينتقض المعنى أو "واو" المعية، و اختلفوا في إعراب ما بعد الواو فقيل: هو معطوف على "إياك" و التقديـر: احذر نفسك أن تدنو من الأسد، و الأسد أن يدنو منك، و قيل: بل على تقدير: اتق تلاقي نفسك والأسد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون ما بعد الواو منصوبا بواو المعية[2].

فكلا التقديرين روعي فيهما المعنى المراد و هو تحذير المخاطَب من أمر مكروه ليجتنبَه.

ومن أمثلتها أيضاً، تأويل النحاة لقول العـرب:"رعياً لك"، و "سقياً لك"، إذ لا يصحّ أن يتعلّق شبه الجملة (لك) من الجار و المجـرور للمصدر الذي يُوظَّف في الدعاء (سقياً، رعياً) على سبيل المفعول به على أنّ اللّام للتقوية، لأنّ على هذا التعلُّق يفسد المعنى، فيصير المعنى: سقياً يا اللهُ (دعاءً) لك، أو اسق يا الله لك، فيكون السقي من الله، و لـه، فتكون الجملة مشتملة في آن واحد على صيغتين لخطـاب اثنين مختلفيـن، على أنّ فاعـل المصدر النائب عن فعل الأمـر ضميراً يعـود

---

[1]– ينظر: فاضل صالح السمرّائي، أسلوب الاشتغال ووظيفته في آداء المعنى، مجلة كلية الآداب العراقية، 1977،ع 21 ص 437

[2]– ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، 2000، ط 01،ج 02، ص 274.

على لفظ الجلالة ، وهو الكلام نفسه على الضمير(لك)، و لمراعاة سلامة المعنى في هذا الموضع أُعرِب شبه الجملة(لك) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: اسق يا الله، الدعاءُ لك، أيها المخاطَب و ارْعَ يا الله الدعـاء لك، أيُها المخاطَب، على أنّ الضمير في (لك) و الذي هو في محـلّ جرّ، هو مفعول به في المعنى لا في التركيب و التقدير: اسق يا الله فلاناً، و يصحُ بذلك المعنى، لأنّه مقصود المتكلّم[1].

ثالثا: بيـان مكـان المقـدَّر و كيفيـة التقديـر

- بيـــان مكـــان المقـــدَّر:

من شروط التقديـر أن يكون المقدَّر في مكانـه الأصلي، و هو القياس الأصحّ كي لا يخالف الأصـل، من وجهي الحـذف، و وضع الشيء في غير محلّـه، فيجب في قولنا مثـلا: الكتـاب قرأتـه أن يكون العامل مقدّرا قبلـه: قرأت الكتاب قرأتـه و إن أجاز البيانيون تقديـره مؤخَّراً عنـه لإفادته الاختصاص حينها.[2]

و تقديـر المبتدأ في قوله تعالى:ﱡ□□□□□□□□□□ :ﱠ أي: هذه سورة، فـ "هذه" مبتدأ محذوف، و (سورة) خبره، فقدِّر المبتدأ المحذوف في هذا الموضع لأنَّ من طبيعته أن يتقدَّم على الخبر، و مثلـه: تقدير متعلّق الظرف في قولنا: في الدار زيد لأنَّه في الحقيقة خبر، و أصله أن يتأخَّر كما أسلفنا.

[2]– ينظر: عبد الفتاح الحموز، انزياح اللسان العربي– المعنى و الفصيح –، دار عمار، عمّان، 2008، د.ط، ص 75.

[2]– ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتب العلمية، لبنان، د.ت، د.ط، م01 ج 01، ص 166.

لكن تظهر معارضتـه لأصـل آخـر و هـو أنَّـه عامل في الظـرف و أصل العامـل أن يتقـدَّم على معموله فيحتمل تقديـره مقدَّماً [1]، فوجب إذن مراعاة هذه الأصول عند التقدير لكي لا يخرج عن قاعدة الأصل.

- **بيـان كيفيـة التقديـر:**

ينبغي عند التقدير مراعاة التدرّج إذا اقتضى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور، ومضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدَّر ذلك على أنّه حذف دفعـة واحدة، بل على التدرّج الأوّل فالأوّل، نحو قوله تعالى: ﴿ □□□□□□□□□ نجَّ ﴾ فالتقدير: لا تجزي فيه، ثم حذف حرف الجرّ، فصار لا تجزيه، ثمّ حذف الضمير المنصوب[2].

أو في قوله تعالى: ﴿ □□□□□□□□□□□□□□□ تخَّ ﴾ و التقديـر: كدوران عين الذي يغشى عليه.[3]

أو في قوله تعالى: ﴿ □□□□□□□□ بر □□ بنَّ ﴾

فيكون التقدير: فطلبوها، فوجدوها فذبحوها، و هذا على قول من ذهبوا إلى أنَّ الفاء في (فذبحوها) حرف عطف عطفت (ذبحوها) على محذوف تطلّبه السياق.

أمّا من ذهب إلى أنَّها الفاء الفصيحة فقدّرَ: فلمّا حصلت لهم هذه البقرة التي جمعت الصفات المطلوبة ذبحوها.[4]

و مثله في قوله تعالى: ﴿ □□□□□□□ ّ ﴾

فنصبُ (مثلاً) جاء تفسيراً للمضمر في (ساء) و بياناً لـه، و تقديـره: ساء المثلُ مثلاً مثلُ القوم ثمّ حذف (المثل) الأوّل، لدلالة المنصوب عليه، و حذف الثاني و أقام المضاف إليه مقامـهُ للإيجـاز

---

[1]- ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- ينظر: علي أبو المكارم، الحذف و التقدير في النّحو العربي، ص 207.

[3]- أبو جعفر بن جرير الطبري، جامع البيان، ج 06، ص 168.

[4]- ينظر: مُحَمَّد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية بيروت، 2003، ط01، ص47.

و لأنّ المعنى مفهوم[1]، و منه نلحظ هنا أنَّ التقدير كان على التدريج فقدِّرَ المخصوص بالذمّ (المثل) ثمّ قُدِّر المضاف وهو (مثلُ).

[1]– اسماعيل بن مُحَمَّد الأصبهاني، إعراب القرآن، تق: فائزة المؤيّد، مكتبة الملك فهد، الرياض،1995، ص 131.

المبحث الأوّل: مفهـوم القـراءة لغـة و اصطلاحـا

تعدّ الصّلة بين القراءات القرآنية و الدرس النّحويّ صلة متينة منذ نشأتها، إذ يكفي أنّ النّحاة الأوائل الذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قرّاء كأبي عمرو بن العلاء، و عيسى بن عمر، و يونس ابن حبيب، و الخليل بن أحمد، و جلي أنّ اهتمامهم بالقـراءات وجّههم للدراسـة النحويـة ليلائموا بين القراءات و علوم العربية، و بين ما سمعوا و رووا من كلام العرب[1].

فقد حفظت هذه القراءات – على تعدّدها – بعناية هؤلاء الأئمة الثقات الذين كان لهم فضل بعد الله عزّ وجلّ في حفظ هذه اللّغات لمختلف القبائل العربية، و لهجاتها.

و تعدُّ المعرفة بعلوم العربية، و خاصّة علم النحو من ضرورات العلم بالقراءات و توجيهها، وكذا العكس، فعالم النحو إنّما يستقي القواعد و الأقيسة من معرفتـه بالنّصّ القرآنـي، و قراءاتـه المتعـدّدة إذ هو مورده لهذه الدراسة في الاستشهاد و الاحتجاج لقواعده، و انطلاقا من هذا الطرح نتوجه لتعريف القراءة في اللغة وفي الاصطلاح.

أولا: الــقراءة لغــة

القراءة مصدر(قرأ) و معناه الجمع، والضّم، نقول: قرأ قراءة، وقرآنا فهو قارئ: إذا جمع الشيء وضمّ بعضه إلى بعض، و سمّي القرآن قرآنا لأنّه يجمع الآيات و السور، ويضمّ بعضها إلى بعض فنجد معناها يدور في اللغة حول الجمع و الضم[2].

ثانيا: الــقراءة في الاصطـلاح

ورد في تعريف القراءة في الاصطـلاح تعاريف عـدّة، أوردها العلمـاء بين موجـز و مسهب ومفصّل، و مجمل، و منهم من ركّز على جانب و أغفل آخر.

---

[1]– ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية الإسكندريّة، 1994، د.ط، ص 220.

[2]– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص 3563.

فلا يكاد يخلو كتاب من كتب علم القراءات إلاّ و أورد من هذه التّعاريف و ذهب في شرحها وتحليلها، لكن طبيعة بحثنا تقتضي ذكر بعضها للإيجاز:

تعريف ابن الجزري :

يعدّ تعريف "ابن الجزري" من أهم التعريفات كونه أحد أقطاب هذا العلم، و عليه اعتمد أغلب من عرَّفها بعده حيث يقول:« القراءات علم بكيفية آداء كلمات القرآن و اختلافها معزُوّاً لناقله »[1].

تعريف الزركشي:

يعرّفها "الزركشي" بقوله: « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف و تثقيل، و غيرهما »[2].

تعريف الدكتور رزق الطويل:

عرّفها الدكتور "السيد رزق الطويل" بقوله: « وجوه مختلفة من الآداء من النواحي الصّوتية أو التصريفية، أو النحوية، و اختلاف القراءات على هذا النّحو اختلاف تنوّع و تغاير، لا اختلاف تضاد و تناقض، لأنّ التناقض و التضاد يُنزَّه عنهما الكتاب العزيز »[3].

من جملة هذه التعاريف نخلص إلى أنّ القراءة علم يُعرف به كيفية آداء اختلاف ألفاظ القرآن الكريم و النطق بها كما نطق بها النبيّ – عليه الصلاة و السّلام – مع عُـزُوّ كل حرف إلى ناقله من الرّواة و القرّاء.

---

[1]– أبو الخير محمّد بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار البلاغ ، الجزائر، 2003، ط 01، ص 17.

[2]– بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 2006، د.ط ص222.

[3]– السيّد رزق الطويل، في علوم القراءات – مدخل و دراسة و تحقيق –، المكتبة الفيصلية، المملكة العربية السعودية 1985، ط01، ص27

ثالثا: الفـرق بين القـراءة و القــرآن

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك فرق بين القراءة و القرآن استناداً إلى ما ذهب إليه بعض الدارسين فالقراءات كما ذكرنا هي كيفيات آداء كلمات القرآن، و القرآن هو كلام الله سبحانه و تعالى.

و يـرى الإمام "الزّركشي" بـأنَّ القرآن و القـراءات حقيقتـان متغايرتـان، حيث يقـول: « و اعلم أنّ القـرآن و القراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على مُحَمَّد – صلّى الله عليه وسلّم– للبيـان و الإعجاز، و القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف و كيفيتهـا من تخفيف و تثقيل ... »[1].

و يعقّب الـدكتور"سالم محيسن" على قـول الإمـام الزركشي بقوله:« و لكـنّي أرى أنَّ "الزرّكشي" مع جلالة قدره، فقد جانبه الصّواب في ذلك وأنَّ كلاً من "القراءات و القرآن" حقيقتان بمعنى واحد و يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما و من الأحاديث الصّحيحة الواردة في نزول القراءات »[2].

يرى أنّهما شيئاً واحـداً بدليل أنّ كلاً منهما وحي منـزَّل على النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم–.

غير أنَّ بعض الدارسين لا يرى هذا الرأي صوابا لأنَّ القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمـل كلمات القرآن كلّه، لأنَّها موجودة في بعض ألفاظه، ولأنَّ هـذه القراءات منها المتواتـر والشاذ فالقراءة المتواترة من القرآن بالإجماع، أما القراءة الشاذّة لا تعدّ من القرآن فلا يقال على الإطلاق أنّهما حقيقتـان متحدتـان[3]، باعتبـار طبيعـة كل منهما، و لـذا فإنَّ القرآن أعمّ من القراءات المتواتـرة كما أنّ القراءات الشاذّة ليست من القرآن، و المتواترة عكس ذلك فهي جزء من القرآن الكريم، كونهما وحياً من عند الله عزَّ وجلَّ فالارتباط بينهما وثيق، و هو ارتباط الجـزء بالكل.

---

[1]– بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 222.

[2]– مُحَمَّد سالم محيسن، القراءات و أثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1984، د.ط، ج 01، ص10.

[3]– ينظر: مُحَمَّد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، مُحَمَّد خالد منصور، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، المملكة الأردنية، 2009، ط 02، ص 53.

المبحث الثاني: ضوابـــط القـــراءة الصحيحـــة

بعد تفرّق القرّاء في نواحي البلاد الإسلامية، و كثرة الرواة، و شيوع أوجه كثيرة للقراءة كان لزاما على علماء القراءات وضع ضابط دقيق لقبول القراءات و تمييز الصحيح منها من غيره، فكان الاتفاق على ضابط تُصنّف بالرجوع إليه هذه القراءات، و رغم ما حصل من خلاف حول هذا الضابط مع مرور الزمن إلاّ أنّه استقرّ في آخر المطاف حول ضوابط ثلاثة لقبول القراءة أو ردّها، اتفق على اثنين منهما، و اختلف في الثالث و هـي:

أوّلا: موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية و لو تقديـراً

المقصود بالرسم العثماني " الوضع الذي ارتضاه عثمان – ﷺ – في كتابة كلمات القرآن وحروفه، و الأصل في المكتوب أن يكون موافقا تمام الموافقة للمنطوق لكن المصاحف العثمانية أُهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفا لآداء النطق "[1]، و المقصود بقولهم: ما وافق أحد المصاحف العثمانية أن يكون ثابتا و لو في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (نُنْشِزُها) بالزّاي ، و الباقون بالرّاء[2].

وكقراءة "ابن عامر" قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (وقالوا) بحذف "الواو" قبل الفعل، والباقون بإثباتها قبله، وقراءته قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ بزيادة الباء في (الزبر) و في (الكتاب) أي: (بالزُّبر) (بالكتاب) و قد ثبتت زيادتها في المصحف الشامي.[3]

و قراءة "ابن كثير" قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ بزيادة "من" وذلك ثابت في المصحف المكيّ، أمّا الباقون قرأوا بحذفها مع النّصب[1].

---

[1]– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، القاهرة، 1407هـ، ط03 ج07 ص575.

[2]– ينظر: جمال الدين مُحَمَّد شرف، مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، دار الصحابة للتراث، القاهرة، 2006، ط 01، ص 43.

[3]– ينظر: أحمد قاسم عبد الرحمان، أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، مجلة جامعة الأنبار، ص 33.

أمّا المراد بقولهم: و لو تقديرا أنّه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف و لو موافقة غير صريحة نحو قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فإنّه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة (مالك)، فقراءة الحذف تحتمل تحقيقا كما كتب (مَلِكِ النَّاسِ)، و قراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب: (مَالِكَ الملكِ) فتكون الألف حذفت اختصاراً [2].

ثانيا: موافقتها وجها من وجوه العربية

يُقصد بهذا الركن موافقة القراءة للقواعد و الآراء النحوية المستقاة من النطق العربي الفصيح أو الأفصح، مجمعا عليه كان أم مختلفا فيه، اختلافا لا يضرّ مثله [3].

إذا كانت القراءة مما شاع و ذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، فلا يصحّ مَثلاً الاعتراض على قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بجرّ (الأرحام) بأنّه عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، و هو خلاف مذهب البصريين، لأنَّ الكوفيين يجيزون مثل هذا العطف [4].

و نشير إلى أنّ أئمة القراءة لم يعتمدوا في شيء من حروف القرآن على الأفشى و الأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، و الأصح في النقل، و الرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأنّ القراءة سنّة لا تخالف يلزم قبولها و المصير إليها، فعلماء النّحو إنّما استمدّوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله – صلى الله عليه وسلّم – و كلام العرب، فإذا ثبتت قراءة القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكَم على علماء النحو، و ما قعّدوا له من قواعد، و وجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نُحكِّمُها فيه [5]، فمخالفة

---

[1]– ينظر: جمال الدّين محمّد شرف، مصحف دار الصّحابة، ص 18، 74، 203.

[2]– ينظر: عبد العزيز بن علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية – لغةً وتفسيراً و إعراباً – رسالة ماجيستير جامعة أم القرى، 1417هـ، ص 26.

[3]– ينظر: أحمد قاسم عبد الرحمان، أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، ص 33.

[4]– أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 371.

[5]– ينظر: عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية ، ص 25.

القراءة لوجه من وجوه اللغة لا يعني مخالفتها للّغة، فكان على الذين تسرّعوا في ردّ بعض القراءات أن يجعلوها أساساً لقواعد النّحو، لا العكس.

ثالثا: حصـــول التـواتـــر

و هو الركن الذي اختُلف فيه، فهناك من اشترط التواتر في القراءة من أوّل السّند إلى منتهاه وهم الجمهور، و منهم من اكتفى بصحة السّند، و منهم الإمام "ابن الجزري"، و"مكي بن أبي طالب القيسي" إذ يقول:« إنَّ صحّة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين، و هما موافقة سنن العربية و موافقة الرسم العثماني»[1]، فإنّ هذين الركنين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوّة التواتر، و هما ركنان لازمان للتواتر، بمعنى أنَّ القراءة المتواترة لابدّ فيها من توفّر هذين الشرطين، أمّا القائلون بأنَّ التواتر ليس شرطا في صحّة القراءة فإنّ الركنين الآخرين يُعدّان ضروريين لصحة القراءة، فكون القراءة وردت بطريق الآحاد لا يكفي لاعتداد صحّة القراءة.

وعليه فالقراءة الصحيحة المتواترة هي القراءة التي توافرت فيها الشروط الثلاثة مجتمعة، يقول "ابن الجزري" في طيبة النشر:[2]

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجهَ نَحْـو وكَان للرَّسْم احْتِمَالا يَحْوِي

وصَحَّ إسْنَاداً هُوَ القُـرآنُ فَهَـذِه الثَلاثَـةُ الأركَـانُ

وحَيْثُمَا يَخْتَل رُكن أَثْبِتِ شُذُوذَه لَو أنَّه في السَّبْعَة

المبحث الثالث: اختـلاف القـراءات – أسبابـه، فوائـده –

أوّلا: أوجــه اختــلاف القــراءات

[1]– مكيّ بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القرءات، تح: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، مصر، د.ت د.ط ص57.

[2]– أبو الخير محمّد بن الجزري، منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، تح: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، سوريا 2012، ط 01، ص 02.

ترتبط فكرة اختلاف القراءات بحديث النبي – صلى الله عليه وسلّم – الذي قال فيه: ((أُنْزِلَ هَذَا القُرْآن عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فاقرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْه))[1]، و هو حديث عظيم ، من أشهر الأحاديث المتواترة، تكلّم فيه العلماء قديما و حديثا و عن معنى الأحرف السبعة، و اختلفوا في ذلك و تباينت تفسيراتهم، رغم أنّه لم يرد نصّ في بيان معنى هذه الأحرف، لا من النبيّ – صلى الله عليه و سلّم – ولا أحدٌ من رواة هذا الحديث.

و لعلَّ أبرز تفسير لهذا الحديث ما ذهب إليه بعضهم من أنَّ المراد بهذه الأحرف السّبعة هو اختلاف القراءات في سبعة أوجه و ذهب إلى أنّها:[2]

1- الاختلاف في إعراب الكلمة و في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ ﴾ وقُرئت (القمرُ) بالرّفع، و قوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا بَٰعِدۡ ﴾ و قُرئت أيضا (يُجازى)، بالبناء لما لم يُسمّ فاعله.

2- أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركة بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدۡ ﴾ قُرئت كذلك: (بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) [3].

3- أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها، و لا يزيل صورتها نحو قوله تعالى: ﴿ نُنشِزُهَا ﴾ و قُرئت: (ننشرها).

4- أن يكون الاختلاف بما يغيّر صورتها في الكتاب، و لا يغيّر معناها نحو قوله تعالى: ﴿ كَٱلصُّوفِ ﴾ و قرئت (زقيةً واحدة).

5- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُزيل صورتها و معناها نحو قوله تعالى: ﴿ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ﴾ و قُرئت: (طَلعٍ منضود).

---

[1]– ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج 09، ص 28.

[2]– ينظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة، 1973، ط 02 ص21.

[3]– ينظر: أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل، بيروت، 1988، ط 01، ص 48.

6- أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى:﴿ □□□□□بن ﴾ و قرئت: (و جَاءَتْ سَكْرَةُ الحقِّ بالمَوْتِ).

7- أن يكون الاختلاف بالزيادة و النقصان[1]، نحو قوله تعالى:﴿ □□□□□□□□﴾ ، وقرئت: (إنَّ اللهَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ)، وقوله تعالى:﴿ □□□ين□□□□﴾ و قرئت بحذف الضمير المنصوب في (عملته) أي: (عملت)، أو قوله تعالى:﴿ □□□□□□□□□نيني□□﴾ حيث قرئت: بزيادة (أنثى) أي: (لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً أُنثى)[2]، و هي قراءة ابن مسعود.[3]

ثانيا: أسباب اختلاف القراءات

وجليٌّ أنَّ اختلاف القراءات إنَّما هو اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد وأنَّ كلَّها منزَّل من عند الله عزّ وجلّ و يبقى السبب الرئيس لهذا الاختلاف هو نزولها على لغات متعدّدة وألفاظ شتَّى بحيث يتفرَّع عن هذا السبب أسباب أخرى منها اختلاف كيفيات تعليم النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم- القرآن للصحابة، وتعليم الصحابة الكرام لغيرهم ما تعلموه عن النبيّ - صلّى الله عليه و سلّم -.[4]

---

[1]- ينظر: أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، مُحَمَّد خالد منصور، مقدّمات في علم القراءات، ص 21.

[2]- ينظر: محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة و توجيهها النحوي، دار الفكر، سوريا، 1999، ط 01، ص 19.

[3]- ينظر: أبو مُحَمَّد بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، د.ت، د.ط، ص 1596.

[4]- ينظر: مُحَمَّد عارف موسى الهردي، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره و الردّ عليه – من أوّل القرآن إلى آخر سورة التوبة –،معهد القرآن الكريم و علومه، الرياض، 1986، ط01، ص97.

- اختلاف إقراء النبيّ – صلّى الله عليه و سلّم– للصحابة :

و يتجلّى هذا السبب في تركه – صلّى الله عليه و سلّم– الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر و إقراره على ذلك الخلاف ممَّا يدلّ على جواز و مشروعية الاختلاف في القراءة ويدخل ضمن هذا الاختلاف، الاختلاف في اللّهجات من فتح و إمالة، و ترقيق و تفخيم، و مدّ وقصر....

- اختلاف قراءة الصحابة على النبي– صلّى الله عليه وسلّم– و تقريره لهم:

فقد كان الصحابة –رضوان الله عليهم– يقرؤون القرآن على النبيّ– صلّى الله عليه وسلّم– بلهجاتهم و لغاتهم المختلفة، و كان – صلّى الله عليه و سلّم – يُقرئ كل واحد منهم باللّهجة التي يكون فيها تيسير عليه، وتوسعة على الأمّة في القراءة، ويقرّهم على ما يوافق الوحي منها، وممّا رخّص لهم المولى عزّ وجلّ، فالهذلي مثلا يقرأ(عَتَّى حِين) يقصد(حَتَّى حِين)، والأسدي يقرأ: (تِعْلَمُون) و(تِسْوَدُّ وُجُوهٌ)، و التميميّ يهمز، و القرشي لا يهمز، فأراد – عزَّ وجلَّ– برحمته أن يجعل لهم متّسعاً في اللّغات، و متصرَّفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين.[1]

- اختلاف التلقي عن الصحابة:

بعدما تلقى الصّحابة القراءات عن النبيّ– صلّ الله عليه وسلّم– و أُرسلوا بأمر من الخلفاء إلى مختلف الأمصار ليعلِّموا أهلها ما تعلّموا، و بحسب ما أخذ كلّ واحدٍ منهم من النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – و بما كان يقرأ، فاختلفت قراءة تلك الأمصار باختلاف قراءات الصحابة – رضوان الله عليهم–.[2]

ثالثا: فوائد اختلاف القراءات

---

[1]– ينظر: عبد الهادي الفضيلي، القراءات القرآنية – تاريخ و تعريف –، مركز الغدير، بيروت،2009، ط 04 ص105.

[2]– ينظر: المرجع السابق، ص 106

لتعدّد القراءات و اختلافها بلا شك فوائد و حكم جليلة، ذكرها علماء هذا الفنّ و لعلّ أهمّها التهوين و التسهيل، و التخفيف على الأمَّة، رحمة بها، و خصوصية لفضلها، و إظهاراً منه -سبحانه و تعالى- نهاية البلاغة و كمال الإعجاز و جمال الإيجاز، و عظيم البرهان، و دلالة منه أنَّ هذا الكتاب منزّل من عنده لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، كما أنَّ هذا الاختلاف يدرُّ سهولة الحفظ، فمن يحفظ كلمة لها أوجه متعدِّدة أسهل عليه من حفظه جملا من الكلام تؤدي معاني تلك الاختلافات في قراءة تلك الكلمة[1].

و لأنّ هذا الكتاب دستور الأمّة السماوي، ففي تفرغها، و إنفاذ الجهد في بلوغ القصد، وتتبُّع معاني ذلك الاختلاف، و الحرص على استنباط الأحكام من دلالة كل لفظ، و كشف أسراره من الأجر الكبير، و الثواب الجزيل، فعلى قدر المشقة يؤجرون، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي و إقبالهم عليه هذا الإقبال.

كما يظهر من هذا الاختلاف سرٌّ من أسرار الله عزّ و جلّ في تولّيه حفظ كتابه العزيز على مرِّ العصور، عن طريق أئمة ثقات، اعتنوا بحروفه و رواياته و تصحيح وجوه قراءاته[2].

كما أنّ للقراءات أهمية في التفسير فنجد في قوله تعالى: ﴿ تم ته ثم جم حم خم ﴾ إذ قُرئت (يَصدُّون) بضم الصّاد و قرئت بكسرها فالأولى بمعنى: يصدّون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى: صدودهُم في أنفسهم، و كلا المعنيين حاصلٌ منهم، فثبوت أحد اللّفظين في قراءة قد يُبيّن المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يُثير معنى غيره.

فالقراءة تبيّن تارة معنى الآية، وتوسّع قراءة أخرى هذا المعنى أو تزيل الإشكال عنه، و تفيد قراءة أخرى تخصيص العموم في الآية بينما تُبيّن قراءة أخرى إجمال المعنى[3] .

---

[1]– ينظر: عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص 50.

[2] – المرجع نفسه، ص 51.

[3]– ينظر: أمال خميس حمّاد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر من خلال صور: الإسراء و الكهف و مريم، رسالة ماجيستير، جامعة غزة، 2006، ص41.

فمن القراءات التي بيّنت المعنى مثلا في قوله تعالى: ﴿بجبحبخبمبهتجتحتختمتهثمجمحمخم سمصمضمطمظمعمغمفمقمكمﱠ فقد قرئت :(ليَسُوءَ) بالياء ونصب الهمزة على لفظ الواحد و قرئت: (لنَسُوءَ) بالنون ونصب الهمزة على لفظ الجمع للمتكلّمين ، و قرئت(ليسوءُوا) بالياء و ضمّ الهمزة و بعدها واو الجماعة.

فأفادت قراءة (ليَسُوءُوا) أنّ الذين يسوءون وجوه بني إسرائيل هم العباد أولوا البأس الشديد (عباداً لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ)، و قراءة (ليَسُوءَ) أفادت أنّ الفاعل هو الله، أو الوعد (فَإِذَا جَاءَ وَعْد الآخرة) أمَّا قراءة (لنَسُوءَ) فهي اخباره – عزّ و جلّ – عن نفسه .

و منه تعدَّد الفاعلون بتعدّد القراءات و اختلافها، ولكن يتبيّن من الجمع بين القراءات أنّ الله عزّ و جلّ هو الفاعل لذلك في الحقيقة، و أنّ إساءة وجوه بني إسرائيل (بالوعد) هو إنفاذ لهذا الوعد و أنَّ العباد أولي البأس الشّديد هم المنفّذون لهذا الوعد، و فعلوه بقوّة الله عزّ وجلّ وتمكينه لهم[1] .

ويؤدي هذا الاختلاف في القراءات إلى معرفة وبيان الأحكام الشرعية، ففي قوله تعالى: ﴿ألم نى ﱠ قرئت (أرجُلَكُم) بالنصب وهي قراءة عروة بن الزبير، ونافع، و الكسائي، و قرئت بالخفض، وهي قراءة أبي جعفر، وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم، و حمزة، و الأعمش، و قرئت بالرّفع على الابتداء في الشذوذ[2].

و قد انبنى على هذا الاختلاف في القراءة اختلاف بين الفقهاء في فرض الرجلين في الوضوء أهو الغسل أم المسح؟ أم هل هما معاً؟ أم أنَّ المكلَّف مخيَّر بين واحدٍ منهما؟ مع أنّهم اتّفقوا جميعا على أنَّ الرجلين من أعضاء الوضوء[3]، فعلى قراءة النّصب تكون (أَرْجلَكُم) معطوفة على الوجه واليدين، و العامل (اغسلوا) و يكون التقدير: (إِذَا قُمْتُم إلى الصَّلاة فاغسِلُوا وُجُوهَكُم و أيدِيَكُم

[1]– ينظر: أحمد بن يوسف الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت د.ط ج07 ص316.

[2]– ينظر: جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة، ص 107.

[3]– ينظر: ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد و نهاية المقتصد، دار اشريفة، 1989، د.ط، ج 01، ص 14.

إلى المَرَافِقِ وأرجلَكم إلى الكعبين، وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم) " على التقديم والتأخير وهو جائز مع "الواو" كقوله تعالى: ﴿آل عمران: 43﴾ والمعنى: و ارْكَعِي و اسْجُدِي لأنَّ الرّكوع مثلُ السجود " [1].

و قد رجَّح الفقهاء قراءة النّصب بما ثبت عن النبيّ- صلّى الله عليه و سلّم- « إذ قال في قوم لم يستوفوا غسل أقدامهم في الوضوء: ويل للأعقاب من النّار، قالوا فهذا يدلّ على أنّ الغسل هو الفرض، لأنَّ الواجب هو الذي يتعلَّق بتركه العقاب »[2].

أمّا قراءة الخفض فتدلّ على أنّه يجوز الاقتصار على مسح الرجلين: لأنَّها معطوفة على الرأس أي: فامسحوا برؤوسِكم و أرجُلِكُم، و قال بعض أهل اللغة أنَّه لا يجوز الخفض على المجاورة في القرآن.

و أمّا في كلام العرب فنجد منه قول أبي غريب الأعرابي:

يا صَاح بلِّغ ذَوِي الزَّوْجَات كُلِّهِم أَنْ لَيْسَ وَصلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَنَبِ

بجرّ (كلِّهِم) لمجاورته (الزَّوجاتِ) مع أنَّه توكيدٌ لـ (ذوي) المفعول به، و منه فوجهه النصب لا الجرّ[3].

أمّا في الآية فالخفض هنا استغناءٌ عن أحد الفعلين، فالعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، و لكل واحد متعلّق، أجازت ذكر أحدها، و عطفت متعلق المحذوف على المذكور حسب ما يقتضيه لفظه و المراد: اغْسِلُوا أَرْجُلَكُم[4]، فتغيَّر الحكم الفقهي ههنا تبعاً لتغيّر المعنى الدّلالي في هذا التوجيه.

---

[1]– عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية،ص 70.

[2]– المصدر السابق، ص 15.

[3]– ينظر: عبد الفتاح الحموز، انزياح اللسان العربي، ص 93.

[4]– ينظر: ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص 15.

المبحث الرابع: التوجيــه الإعرابــي للقــراءات

أوّلا:مفهــوم التوجيــه

- **التوجيــه فــي اللغــة:**

جاء في مقاييس اللغة: الواو و الجيم و الهاء أصل واحد، يدل على مقابلة لشيء، و الوجه مستقبل لكل شيء، و الوجهة كل موضع تستقبله، و تتوجه إليه، و التوجيه أن تحفر تحت القثّاءة أو البطيخة، ثم تضجعها[1].

و توجيه قوائم الدابة هو الصدف، إلاَّ أنَّ التوجيه أقل منه[2].

---

[1]– ينظر: أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر،القاهرة، د.ت، د.ط، ج 06 ص89.

[2]– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص 4777.

أمّا التوجيه في البلاغة: " إيراد الكلام محتملا لوجهين " [1].

و في العروض: حركة الحرف قبل الروي المقيَّد، و ذلك في مثل قول الشاعر:

كِلِينِـــي لَهُمْ يَـا أُمْيْمَـــةَ نَاصِـــبُ

فالباء هي حرف الروي (القافية)، والألف قبل الصَّاد تأسيس، و الصَّاد توجيه بين التأسيس وحرف الروي، و قيل عنه توجيه لأنَّ لك أن تغيّر بأي حرف شئت[2].

- **التوجيـه فـي اصطـــلاح النّحـــاة:**

التوجيه في النّحو يراد به بيان أنّ رواية البيت الشعري أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وبيان أنّها موافقة لقواعد النّحو، و للنّحاة في استعمالاتهم لمصطلح التوجيه أكثر من معنى، فيعرّفه الدكتور " تمام حسّان " بأنّه تحديد وجه ما لحكم، ويقسّمه إلى قسمين: توجيه استدلالي و توجيه تأويلي فالاستدلالي يكون بالسّماع، أو القياس، و التأويلي يكون بالـرّد إلى الأصل أو التماس مخرج أو مسـوّغ[3].

و يعرّفه "محمود حسنين" صبرة بأنّه:" تحديد دليل أو تحديد سبب أو مخرج لأيّ مسألة نحويّة"[4]، و منه فالمعنى الاصطلاحي مستمدّ من المعنى اللغويّ، و يكون التوجيه للأحكام النّحوية على الشواهد ذوات الوجوه المتعدّدة بطرق مختلفة منها التأويل و التخريج، أو تحديد الدليل أو العلّة و كلّها مصطلحات تقترب في شيء من معنى التوجيه.

---

[1]- مُحَمَّد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 72.

[2]- ينظر: المصدر السابق، ص 4777.

[3]- ينظر: تمام حسّان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب 2000، القاهرة، د.ط، ص 207.

[4]- مُحَمَّد حسنين صبرة، تعدّد التوجيه النّحوي، ص 22.

إذن فالتوجيه هو العملية التي يقوم بها النّحويّ لإيجاد الوجه، أي المعنى النّحوي للحالة الإعرابية، وما يلحقها من استدلال، و تعليل لبيان سلامة هذا الوجه من عدمه، فمتى ذكر النّحوي حالة إعرابية، ذكر معها الوظيفة النحوية التي فسّرت بها، و يسمّى ذلك توجيها إعرابيا وينتج عنه اختلاف الأوجه و تعدّدها ممّا يؤدي إلى تغير على مستوى الدّلالة فيتغير المعنى تبعا لتغير التركيب[1].

ثانيا: أسبـــاب تعدّد التوجيـــه النّحوي

يُعدُّ البحث عن المعنى المراد من التراكيب اللغوية، و محاولة حصره في وجه واحدٍ، يكاد يشمل جميع أسباب تعدّد التوجيهات النحوية، لأنّ المتكلّم بالعربية يرفض اللّبس، و لا يهنأ له بال إلاّ إذا ركن إلى معنىً مقبول من التركيب، أمّا السبب الرّئيس في هذا التوجيه فهو مطاوعة التراكيب العربية لهذا التعدّد والتي تسمح للمتصرّف في اللّغة بالحذف، و تقدير المحذوف، والتضمين والتوسّع في بلوغ المعاني المختلفة، و هي ضرورة استوجبتها سماحة اللغة العربية محتفظة بخصائصها و مميّزاتها [2].

و من بين أسباب التعدّد في التوجيهات النحوية ما سنكتفي بذكر أهمّه:

- **التوسّـع فـي المعـنى:**

يُعدّ التوسع في المعاني أوفي التراكيب سبباً من أسباب تعدّد التوجيه، ويُعدّ مسوّغاً من مسوّغات تغيير القواعد المتعارف عليها لدى النحاة إذ تناثرت شواهد العدول عن هذه القواعد و الأسس في مؤلفات النحاة، و من أمثلة التوسّع في الكلام جعل المصادر ظروفاً و هو ما أورده ابن يعيش في شرحه على المفصّل "للزمخشري": « اعلم أنَّهم قد جعلوا المصادر أحياناً و أوقاتاً توسعاً وذلك نحو: خفوق النجم بمعنى مغيبُه، و خلافة فلان، و صلاة العصر، فالخلافة و الصّلاة مصدران

[1] – ينظر: أحمد نزال الشّمري، تعدّد التوجيه الإعرابي، ص 145.

[2] – المرجع نفسه، ص 215.

في الحقيقة جعلا حيناً توسّعاً و إيجازاً »[1]، فقولنا مثلاً: مقدَمَ الحاج و صلاة العصر: تعبير عن أزمنة وتقع في جواب "كم" إذا كانت مدّة معلومة، أو محدّدة، كسؤال من سأل: كم سِير عليه؟ فتقول (مقدَمَ) الحاج، أو(خُفُوقَ) النّجم، أو(خلافَةَ) فلان، أو(صلاةَ) العصر، نصباً، وذلك سعة في الكلام واختصاراً في التراكيب، و يجوز كذلك الرّفع بفعل ما لم يسمَّ فاعله، و التقدير: سِير عليه مقدمُ أو خلافَةُ، أمّا النصب فعلى جعل "كم" ظرفاً.

و تقع هذه المصادر أيضاً في جواب "متى" إذا كانت المدّة مؤقتة و فيها التوجيه نفسُه.

و قد ورد من ذلك في قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ على قراءة من قرأ بكسر همزة (إِدْبَارَ)، وقد استعمل ذلك ظرفاً،كقولك: جئتك في دبر كل صلاة و كقول الشاعر:

عَلَى دُبِرِ الشّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا و مَا حَوْلَهَا جدَّتْ سِنُونَ تُلَمّحُ

فمن قرأ (إدبارَ) بكسر الهمزة جعلها أقرب للظرفية، عكس قراءتها بالفتح [2].

و من أمثلتهم أيضاً باب التوسّع في الظروف المتمكّنة، مثل اليوم و الليلة، و خلف و قدَّام وغيرهما، فيجوز خروج هذه الظروف عن الظرفية إلى أبواب نحوية أخرى، فمثل قولك: سهرت الليلة، انظر أمامك، جاز النصب على الظرفية ههنا على تقدير حرف جرّ "في"، كما جاز انتصابهما مفعولين على التوسّع، و كأنّ الفعل وقع على الليلة كما تقول: بِعْتُ كِتَاباً، و هو مجاز، لأنّ السّهر لا يؤثر في الليلة، كما يؤثر الضرب في عمرو، و إذا جعل الظرف مفعولاً به على التوسع جازت الإضافة إليه ،كقول الشاعر: يا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ[3].

[1]– ابن يعيش النحوي، شرح المفصّل، ج 02، ص 44.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 45.

[3]– ينظر: مُحَمَّد حسنين صبرة، تعدّد التوجيه النّحوي، ص 225.

فأضيف اسم الفاعل إلى اللّيلة لأنّها جعلت مفعولاً به، و قال "الفرّاء": « و كان بعض النحويين ينصب اللّيلة، و يخفض أهل، فيقول يا سارق اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ، و كناحتِ يوماً صخرة »[1]، فكان النصب على الظرفية و فُصل بين المضاف و المضاف إليه.

- **اختلاف فهم النحـاة للنّصـوص:**

يرتبط فهم النحاة للنّصوص باحتمال المعاني الدّلالية، و السياقية لأكثر من وجه نحوي فاتفاقهم في فهمهم لمعنى النّصّ، يؤدّي إلى الاتفاق في أوجه الإعراب و توجيه هذه النّصوص، أمّا اختلافهم في فهمها فيؤدي إلى تعدّد الأوجه الإعرابية، وتعدّد التوجيهات الدلالية في النّصّ الواحد.

و من أمثلـة اختلافهم في فهم المعانـي للتركيب الواحـد نذكـر:

توجيههم لقولـه تعالى:أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ :٠<-

ففي توجيه إعراب (خيراً) أورد "السّمين الحلبي" في الدرّ مجموعـة توجيهات لأبرز أعلام النّحـو في فهمهم لهذه الآية منها:

1_ توجيه الخليل و سيبويه لـ(خيراً) على أنّـه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار، تقديره: و اتوا خيراً لكم، لأنَّه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجهم من أمرٍ، و إدخالهم فيما هو خير منه و ذكر أنَّـه مذهب "الزّمخشري " كذلك.

2_ توجيه الفرّاء أنَّ (خيراً) نعت لمصدر محذوف، أي فآمنوا إيماناً خيراً لكم، و علّق الحلبي على هذا التوجيه بقوله: « و فيه نظر من حيث أنّه يفهم أنَّ الإيمان منقسم إلى خير و غيره، و إلاَّ لم يكن لتقييده بالصفة فائدة، و قد يقال: إنَّه قد يكون لا يقول بمفهوم الصفة و أيضاً فإنَّ الصفة قد تأتي للتأكيـد و غيره »[2]، فهو يبيّن فهم الفرّاء لـ (خيـراً) أنَّها صفة مؤكِّدة، إذ ليس بالضـرورة أن يفهم من إعراب الفرّاء أنَّ الإيمان فيه خير و شرّ.

---

[1]– أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1983، ط 03، ج 02، ص 80.

[2]– ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج 04 ص 164.

3_ مذهب الكسائي، و أبو عبيد أنَّ (خيراً) منصوب على أنّه خبر (كان) المضمرة تقديره: يكن الإيمان خيراً، و ذكر أنَّ بعضهم ردَّ هذا التوجيه بأنَّ (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها إلاَّ فيما لا بدَّ له منه، و يضعّف ذلك أنّ تقدير (يكن) يؤول إلى تقدير شرط و جوابه، أي: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً، و قد أيَّد الحلبيُّ هذا المذهب[1].

و منه فالنحاة قد يتفقون أنّ هناك محذوفاً في الجملة أو التركيب إلاَّ أنَّ اختلافهم في تحديد المعنى و فهمهم له يؤدّي إلى اختلافهم في تقدير هذا المحذوف فتتعدّد الأوجه الإعرابية تبعاً لهذا الاختلاف.

ثالثا: التوجيه الإعرابي للقراءات و أثره في تعدّد المعاني

نشأ عن تعدّد القراءات و اختلافها آثارٌ نحويّة عدّة – لاسيما تلك المتعلّقة بالحركات الإعرابية ظاهرة كانت أم مقدّرة – ممَّا أدَّى إلى ظهور اتجاهات متباينة، و آراء تفسيرية متعدّدة، إذ نجد العلامة الإعرابية الواحدة تشترك فيها أكثر من وظيفة نحويّة، كالضّمة مثلا تكون بين الوظائف التالية: المبتدأ – الخبر – الفاعل – نائب الفاعل – اسم "كان"– خبر "إنَّ"، وكل تابع لمرفوع من صفة، و اسم معطوف، وبدل و توكيد.

و قد ذكر الدكتور "مُحَمَّد حسنين صبرة" اتجاهات ثمانية لتعدّد التوجيه في كتابه " تعدّد التوجيه النحويّ" و هي: تعدّد الوظيفة دون العلامة، تعدّد العلامة دون الوظيفة، تعدّد العلامة و الوظيفة معاً، تعدّد في الموقع الإعرابي، تعدّد بالبناء و الإعراب، تعدّد بالإعراب أو عدمه، تعدّد في عامل المعمول، تعدّد بالعمل أو عدمه[2].

أي تعدّد التوجيه في حال ظهور العلامة الإعرابية، و تعدّده في غيابها، ففي حال ظهورها يجد النّحويّ نفسه أمام نصوص خالية من الموقف المباشر فماله إلاّ أن يقلّب هذه العلامة على الوظائف

---

[1] – ينظر: المصدر نفسه، ص 165.

[2] – ينظر: مُحَمَّد حسنين صبرة، تعدّد التوجيه النحوي، ص 197.

المتعدّدة، بحسب القرينة التي ترجّح وظيفة على أخرى، فيظهر أمامه أكثر من معنى محتمل قد يريده المتكلّم، مع أنَّه لم يرد إلاَّ معنىً واحداً، و كذا هو الحال عند غياب العلامة ممَّا يؤدّي إلى مضاعفة هذه المعاني المحتملة و يضع أمامه المزيد من الوظائف النحوية[1].

و التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية يتمثّل في تناول الكلمة القرآنية الواحدة بغرض تبيان قراءتها، و تعليل صحّة ما ذهب إليه كل فريق في قراءته لهذه الكلمة، و بعد ذلك اختيار الوجه الأصح أو توضيح المعاني والدلالات المستفادة من كل قراءة، أو ذكر سبب هذا الاختيار من موافقته لأقيسة و قواعد العربية.

و قد اعتمد كثير من النحاة، و من اعتنوا بتوجيه القراءات على المعنى أثناء توجيهاتهم لمختلف القراءات، للرّبط بينه و بين الإعراب الذي يرجَّح في كل قراءة، و الذي يطابق المعنى الذي يؤديه التركيب ككل، فحركات الإعراب دوالّ على المعاني[2]، و غيابها يؤدّي إلى تعدّد في الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة، و مثال ذلك ما نراه في الأسماء الموصولة، و التي تُعدُّ من المبنيات، فيؤدّي البناء بها إلى فقدان علاماتها، في نحو قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إذ تعدّدت الإعرابات للاسم الموصول (الذين) إلى أوجه هي:[3]

1- في محلّ جرّ صفة (للمتقينَ) في الآية قبلها.

2- في محل جرّ بدل من (المتقين).

3- في محل نصب مفعول به على المدح، أو لفعل محذوف تقديره: أعني

4- في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره : "هم".

5- في محل رفع مبتدأ، و الخبر ما بعدها، أي: جملة (أولئك على هدًى).

---

[1]– ينظر:المرجع نفسه، ص 144.

[2]– ينظر: سحر سويلم راضي، التوجيه النحوي و الصّرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه" الحجة للقرّاء السبع"، بلنسية للنشر، مصر، 2008، ط01، ص 237.

[3] – ينظر: أحمد نزال الشّمري، تعدّد التوجيه الإعرابي، ص 162.

فغياب العلامة الإعرابية حينئذ أدّى إلى تعدّد في الاحتمالات أو التوجيهات الإعرابية للكلمة الواحدة داخل التركيب، و هذا في قراءة واحدة.

و يتعدّد التوجيه أيضاً عند ظهور العلامة و ذلك في نحو قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ □□□ □□□□□□□□□□□□﴾

(رَحمةٌ) بالرّفع، و ذلك على تقديرين:

الأوّل:إنَّها معطوفة على جملة (يؤمن)، و(يؤمن) جملة في محل رفع صفة لـ (أُذن خَيرٍ) ولهذا آلت إلى الرّفع.

و الثاني: على تقدير محذوف (هو) أي: هو أذن خَيْرٍ... و هو رحمةٌ على أنَّها خبر المبتدأ المحذوف أي: جعل الله عزّ وجلّ مُحَمَّداً – صلّى الله عليه وسلّم– مفتاح الرّحمة، و مصباح الظلمة، و هو اختيار أبي عبيد، و أبي حاتم[1].

أمّا من قرأ (رحمةٍ) بالجرّ فعطفا على معنى: أُذُنُ خَيْرٍ، و أُذُنُ شَرٍّ، و أُذُنُ رَحْمَةٍ، فالجملة (يؤمن) اعتراض بين متعاطفين [2].

و في قوله تعالى:﴿ □□□ □□﴾

حيث " قرأ الجمهور(وحُورٌ عِينٌ) برفعهما عطفاً على "ولدان" في قوله تعالى:﴿ لخ لم لى لي □﴾ و قرأ السّلمي، و الحسن، و أبو جعفر، و الأعمش، بجرّهما عطفاً على المجرور، أي: يَطُوفُ عَليهم ولدانٌ بكذا و كذا ... و حورٍ عينٍ، و قيل هو على معنى وينعمون بهذا كلّه، و بحورٍ عينٍ »[3].

---

[1]– ينظر: أبو إسحاق أحمد الثعلبي،الكشف و البيان المعروف بتفسير الثعلبي، تح: أبو مُحَمَّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2002، ط 01، ج 05، ص 63.

[2]– ينظر: سمير أحمد عبد الجواد، التخريجات النحوية والصّرفية لقراءة الأعمش، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر،1991 د.ط، ص 133.

[3]– المرجع نفسه، ص135.

و نلحظ في هذه الأمثلة أنَّ هذه التركيبات احتيج في توجيهها إلى تقدير محذوف حتى يستقيم المعنى، و قد تعدَّد توجيه التركيب تبعا للاختلاف في تقدير ذلك المحذوف، و الذي يجعله مستقيما مع القاعدة و يختلف النحاة في تقديره إمّا مقدَّماً أو مؤخّراً كل حسب فهمه للتركيب و للموقف الذي يتعرّض له بالتوجيه، و يظهر التغاير الدّلالي في القراءات و توجيهاتها من توجيه لآخر فكل توجيه يؤدّي معنىً مغايرا عن سابقه فنجد في قوله تعالى: ﱡ□□ تن تى تي □□□□□□□□□ □ □□ﱠ تتعدّد قراءة (فديةٌ طعامُ) فنافع و أبو جعفر، و ابن ذكوان قرأوا برفع (فدية) وجرّ (طعام)، و قرأ الباقون بتنوين (فديةٌ) و رفع (طعام).

فعلى قراءة التنوين يكون الطعام بدلاً من فدية، و في ذلك تبيين للفدية ما هي، فيكون معنى القراءة أنَّ الفدية تكون طعاماً لا غير، لأنَّ البدل و المبدل منه شيء واحد.

أمَّا قراءة الإضافة فتبين أنَّ الفدية مخصوصة بالطّعام فقط، لأنَّ الفدية اسم للقَدرِ الواجب والطعام يعمّ الفدية و غيرها.[1]

و بين هاتين القراءتين يتجلّى المعنى المقصود، و هو التيسير على الأمَّة الإسلامية فلمن لم يُطِق الصيام لمرض أو علَّة جعل الله له مخرجاً و كفارة رحمةً منه سبحانه و تعالى بعباده، فقراءة التنوين تجعل الطعام نوعاً من الفدية دون حصرها، و قراءة الإضافة تبيّن معنى الفدية و نوعها[2].

---

[1]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 44.

[2]– ينظر: جلّول دواجي جمال، أثر القراءات القرآنية في إنتاج تعدّد الدّلالات – دراسة موازنة –، رسالة ماجيستير جامعة أحمد بن بلّة، وهران– الجزائر، 2015، ص 120.

1- ﴿ٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ سورة البقرة الآية: 240

ورد في لفظ (وصيّةً) قراءتان: قراءة بالرّفع قرأ بها الإمام نافع، و ابن كثير، و شعبة عن عاصم والكسائي، و أبو جعفر، و يعقوب، و خلف،و قراءة بالنصب قرأ بها الباقون.[1]

و قد استُشكِل إعراب هاتين القراءتين، فقراءة الرّفع مشكَّلة من حيث أنّ (وصيّة) خبر للمبتدأ الذي هو (و الذين)، و لا يظهر أيّ رابط بينهما، إذ يُفترض أن يكون الخبر بالنسبة للمبتدأ جزءاً متمّا للفائدة، وأمّا قراءة النّصب فاستشكلت من باب أنّ عامل النّصب في (وصيّة) لا يُعلم وتقديره صعب.

فقالوا في توجيه قراءة الرّفع:

- إنّ (وصيّةٌ) تكون مبتدأ، و (لأزواجهم) خبراً، و حسُن الابتداء بالنّكرة لأنّه موضع تخصيص كقولك: سلام عليك[2].

- إنّها مرفوعة بفعل محذوف تقديره: كُتب عليهم وصيّةٌ، و ذهب أبو حيان إلى أنّ هذا التقدير ينبغي حمله على أنّه تفسير معنىً، لا تفسير إعراب، إذ لا يصحّ في هذا الموضع إضمار الفعل[3].

- إنّ (الذين) مبتدأ، و (وصيّةٌ) مبتدأ ثان، و سوّغ الابتداء بها كونها موصوفة تقديراً إذ التقدير: وصيةٌ من الله لهم، أو منهم.[4]

- إنّ (وصيّةٌ) مبتدأ و (لأزواجهم) صفتها، و الخبر محذوف تقديره: فعليهم وصيّةٌ لأزواجهم.[1]

---

[1]- جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 39.

[2]- ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تح: عادل عبد الموجود و آخرون، دار الكتب العلمية بيروت 2007، ط 01، ج 02، ص 161.

[3]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج02، ص 254.

[4]- السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 02 ص 502.

– إنّ (الذين) مبتدأ عل حذف مضاف من الأوّل، تقديره: وصيّةُ الذين، أو على حذف مضاف من الثاني، تقديره: و الذين يُتوفّون أهلُ وصية لأزواجهم.[2]

– إنّ (وصيّةٌ) خبر كان، و التقدير: فلتكن وصية.[3]

أمّا قراءة النّصب فوجّهت كذلك توجيهات عدّة منها:

– إنّ (وصيةً) منصوبة على المصدر، و التقدير: وليوص الذين يتوفّون وصيّة، و الكلام هنا مؤوّل على حذف الخبر، و التقدير: يوصون وصيّةً و مثله في: (أنت منيراً)، و لو ذُكر العامل ههنا لجاز ذلك، وتقديره : أنت تُقبلُ منيراً، أمّا إذا كرّر المصدر، أو كان محصورا وجب الحذف، وفي المثال استُدلّ على حذف الخبر، لا النّصب في المصدر، لأنّ إعراب (منيراً) حال[4].

– إنّها منصوبة لأنّها مفعول به ثان لفعل محذوف تقديره: الـزم، وهذا التوجيه للزمخشري[5]. وضعّفه أبو حيّان لأنّه ليس من مواضع إضمار الفعل[6].

– و وجه آخر: إنّها انتصبت على المفعولية، والتقدير: ليوصوا، أو يوصون، أو:كتب الله عليهم[7].

---

[1]– أبو إسحاق الزّجاج، معاني القرآن و إعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، علم الكتب، 1988، ط 01، ج 01، ص 32.

[2]– أبو القاسم جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة لبنان، 2009، ط 03، ج 02، ص 140.

[3]– ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: سالم مكرم، دار الشروق، 1979، ط 03، ص 98.

[4]– ينظر: ابن هشام الأنصاري، أسئلة و أجوبة في إعراب القرآن، تح: مُحَمَّد نغش، مكتبة لسان العرب، بيروت، 1983 ط01، ص 32.

[5]– ينظر: جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف،ج 02، ص 140.

[6]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 502.

[7]– أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، دار الكتب العلمية، لبنان 1994، ط 01، ج 01، ص 551.

2- ﭐﱡﱠﱡﱠ بجبحبخبم بهتجتحتختمتهثمجمحمخمسم

اختلف القــرأة في قــراءة (يَخافا).

فقرأ بعضهم بفتح الياء، و هي قراءة معظم أهل الحجاز و البصرة، و قرأ حمزة بن حبيب، وأبو جعفر، و يعقوب، بضمّ الياء، و هي قراءة أهل المدينة، و الكوفة.[1]

فأمّا قراءة الفتح فواضحة، لا إشكال فيها، بمعنى: إلاّ أن يخاف الرّجل و المرأة أن لا يقيما حدود الله.

أمّا قراءة الضّم فقد استشكلها كثير من أهل العلم، من جهات ثلاث: اللفظ، و المعنى والإعراب.

فمن **جهة اللّفظ**: فإنّه لو كانت القراءة بالضّم لكان الموافق للقراءة الأخرى: (إلاّ إن خِيف) وإن روعي اللفظ (فإن خِفتُم) بعدها لكان الأنسب أن يقال (إلاّ أن تخافوا)، و هي أيضا قراءة ذكرت عن ابن مسعود، و ذكر أبو حيان أنَّ أبا جعفر النحاس قد اعترض على هذا التوجيه لأنّ هذا من باب الالتفات، و هو كثير في التنزيل الحكيم، و يُعدّ من محاسن العربية[2].

و أمّا من **جهة المعنى**: فإنّه يبعد أن يقال: لا يحلّ لكم أن تأخذوا ممّا آتيتموهنّ شيئاً إلاّ أن يخاف غيركم[3]، و لم يقل عزّ و جلّ: فلا جناح عليكم أن تأخذوا له من فدية، فيكون الخلع الخلع إلى السلطان[4] ولكن قال: ((و لا يحلُّ لكم)) فأوجب على الحكّام منع من أراد أن يأخذ من من ذلك شيئاً،ثمّ قال: ((إلاّ أن يخافا)) فالضّمير ههنا للزوجين، والخائف محذوف، مفهوم تقديره

[1]- جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 36.

[2]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 207.

[3]- ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، 2008، ط 08، ص 97.

[4]- المصدر السابق، ج 02، ص 207.

من السياق و هم الولاة و الحكّام، و التقدير: إلاّ أن يخاف الأولياءُ الزوجين أن لا يقيما حدود الله فيجوز حينئذ الافتداء [1].

أمّا من جهة الإعراب فلأنّ (خاف) غير متعدٍّ إلى مفعولين، و قد اعترض على ذلك أبو علي الفارسي، و خرّج هذه القراءة على أنّ (خاف) متعدٍّ إلى مفعولين، و جعل الألف فيه مفعولا أوّلاً و جملة (أن لا يُقيما) مفعولا ثانياً [2] ، و قد أشار الزّمخشري إلى أنّه يجوز أن يكون الخوف بمعنى الظن ، كما ورد في قراءة أبيّ بن كعب: ((إلاّ أن يَظُنَّا أَلاَّ يُقيمَا حُدُودَ اللهِ فَإن ظَنَّا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فلا جُناحَ عَلَيهِمَا فِيما افْتَدَتْ بِهِ))[3].

– و وجه آخر، هو أن يكون التقدير: إلاّ أن يُخاف عدم إقامتهما حدود الله على سبيل بدل الاشتمال ، كقولك: « المحمّدان أعجباني فهمهما، فيكون أصل المعنى في الآية: إلاّ أن يخاف الولاة الزوجين ألاّ يُقيما حدود الله، فقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، بعد حذفه (الولاة) للدلالة عليه وبقيت " أن " و معمولها في محلّ رفع البدل »[4].

3– ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾

قُرئت (العفو) بالنصب، وهي القراءة المشهورة، و قُرئت بالرّفع كذلك.[5]

و قد أجاز "الأخفش" الحالتين؛ في حالة النصب جعل "ماذا" بمنزلة "ما"، كأنّه قيل: ما ينفقون؟ فقال: ينفقون العفوَ، فـ (العفوَ) منصوب بـ (ينفقون) إذا لم تُجعل " ذا " بمنزلة "الذي".

---

[1]– أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 207.

[2]– ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج 02، ص 151.

[3]– ينظر: جار الله الزمخشري، الكشاف، ج 02، ص 134.

[4]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02،ص 207.

[5]– ينظر: أبو جرير الطبري، جامع البيان، ج 04، ص 346.

و جعل وجه النصب كمثل قوله تعالى: ﴿ □□□□□□□□□□□□□□□□ ﴾ البقرة: 219 و إن كانت "ماذا" بمنزلة الذي فتكون (العفو) خبرا مرفوعا، كأنّه قيل: ما الذي ينفقون؟ فقال: الذين يُنفقون العفوُ، ومُثِّل له بقوله تعالى: ﴿ □□□□□□□□□□□□□□□□ ﴾ النحل: 30 [1].

و يتعدّد التقدير لحالة النصب، بأن تكون "مـا" وحدها اسما فتحمل (العفو) على ينفقون والتقدير: انفِقُوا العفْوَ، و يجوز كذلك أن ترفع و إن جُعلت (ماذا) بمنزلة شيء واحد، على تقدير:قل هو العفوُ أي على إضمار مبتدأ، و هذا ما ذهب إليه الزّجاج[2].

أمّا "الفرّاء" فاختار النصب ههنا على تقدير: قل ينفقون العفوَ.

أمّا وجه الرّفع بجعل "ذا" بمعنى "الذي" فيكون (العفو) مرفوعاً لأنَّ "ما" الاستفهامية في موضع رفع بالابتداء فجوابها مرفوع مثلها، و تضمر الهاء التي في (يُنفقون) و التي تعود على الاسم الموصول و التقديـر: ما الذي ينفقونه؟ فالجـواب: العفوُ.[3]

و حكى النحويون مثل هذا: ماذا تعلّمت؟ أنحواً، أم شعراً ؟ بالرّفع، والنصب، و النصب أفضل لأنّ الطلب أولى بالنصب، مع اختلاف التقدير للناصب[4].

4- ﴿ □□□□□□□□□□□□□□□□ ﴾ الإسراء: 13

ففي لفظ (الطير) وجهان: أحدهما:النصب وهي القراءة المشهورة، وفيها وجهان أيضاً:

---

[1]- ينظر: أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990، ط 01، ج 01 ص185.

[2]- ينظر: أبو إسحاق الزّجاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 01، ص 293.

[3]- ينظر: أبو زكريا يحي الفرّاء، معاني القرآن، ، ج 01، ص 139.

[4]- ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 93.

الأوّل: أنَّ الطير " نوديَت كما نوديَت الجبال، فتكون منصوبة من أجل أنّها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن إعادة رافعه عليه " [1].

و **الآخر**: أنّها منصوبة بفعل محذوف استغناءً بدلالة الكلام عليه، فيكون التقدير: يا جبال أوّبي معه و سخّرنا له الطّير، و قد يجوز رفع الطّير وهو معطوف على الجبال و إن لم يحسن نداؤها بالذي نوديت به الجبال كقول الشاعر:

أَلاَ يا عَمْرُو و الضَّحاكَ سيْرَاَ فقـدْ جَاوَزْتُمَـا خَمَـرَ الطَرِيــق

و هذا ما ذهب إليه الطبري في جامع البيان[2].

و ذهب كل من الفرّاء، و الزجّاج إلى أنّ النصب يكون بالفعل، أي بفعل مقدّر مناسب والتقدير: و لقد آتينا داود منّا فضلا، و سخرنا له الطير، كما تقول: أطعمته طعاماً و ماءً، أي: وسقيته ماءً، أو أنّ النصب يكون على النداء، كأنّـه قال: دعونا الجبال، فتكـون (الطير) معطوفة على موضع الجبال في الأصل [3].

و زاد "الزجّاج" توجيها ثالثاً للنصب، و هو التقدير على المعية، كقولنا: قمتُ و زيداً أي: قمت مع زيد، فيكون التقدير يقتضي معنى: أوّبي معه و مع الطير[4].

و قـد ردّ "أبـو حيان" هذا التوجيـه، و اعترض عليه من بـاب أنّ (الطير) سُبقت بـ "معه" ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلاّ على وجه العطف، أو البدل، في مثل:(جاء خالدُ مع زيد و مع هند)[5].

أمّـا قـراءة الرّفع فوُجِّهت أيضاً توجيهان:

الأوّل: بالرّفع على تقدير المضمر المرفوع في (أوّبي)، و المعنى: رجّعي التسبيح أنتِ و الطيرُ.

---

[1]– أبو جرير الطبري، جامع البيان، ج 22، ص255.

[2]– المصدر نفسه، ص 256.

[3]– ينظر:أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج 05، ص 546.

[4]– ينظر:أبو إسحاق الزجّاج، معاني القرآن، ج 04، ص 243.

[5]– ينظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 07، ص 253.

الثاني: الرّفع على الموضع و التقديـر: يا جبال، و يا أيها الطير أوّبي معـه[1].

5- ﴿ ﴾

قرأ الجمهور (مودَّةَ بينِكُم) بالنصب والإضافة، و هي قراءة حمزة، و حفص، و قرأ أبو عمرو وابن كثير، و الكسائي برفع (مودةُ) غير منوّن، و كسر(بينِكُم) على الإضافة، و قرأ الباقون بنصب (مودّةً) والتنوين، ونصب (بينَكُم)، وقرئت (مودّةٌ) بالرّفع والتنوين، ونصب (بينَكُم)[2] و كلٌّ ذهب مذهبـه في توجيـه هـذه القـراءات؛

فـذهب الفـرّاء في توجيه نصب (مودَّة) وجهاً واحداً، و هو أنّ فعل الاتخاذ وقع عليها أي: إنّما اتّخذتموها مـودّةَ بينِكُم في الحياة الدنيا، (على إضمار الهاء)، و ذهب في توجيـه الرّفع (مودّةُ) ثلاثـة أوجـه:

الأوّل: أن ينقطع الكلام عند قوله تعالى: ((إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا)) فيكون الرّفع بالصّفة في قولـه: ((فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا))، ثمّ ليست مودَّتُكم تلك الأوثـان ولا عبادتُكم إيَّاهَا بشيء والتقديـر: إنّما مودَّةُ ما بيْنِكُمْ في الحياة الدّنيا ثمّ تنقطع.

الثانـي: أن تكون (مودّةُ)خبراً لـ "ما" فتكون "ما" على معنى "الذي" و التقدير: إنّ الذين اتّخذتموهم أوثانا موَدَّةٌ بينَكم.

و الثالث: أن يكون الرّفع على تقدير مضمر "هي" كقوله تعالى: ﴿ ﴾ أي: هذا بلاغ، أو ذلك بلاغ[3].

أمّا الزجّاج فذهب في توجيه النصب في (مودَّةَ) بالإضافة أو بغير الإضافة، إلى جعل "ما" كافّـة لـ "إنَّ" عن العمل، فلم يحتج إلى إضمارها و جعل (اتَّخذ) متعدٍّ لمفعول واحد، و هو الأوثان

[1]– ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 785.

[2] – أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972، د.ط، ص 499.

[3]– ينظر: أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج 05، ص 513.

ونصب (مودّة) على أنّها مفعول له، أي: اتّخذتُم الأوثان للمودّة، و الإضافة هنا على الاتساع والتنوين على الأصل، ونصبُ (بينَكُم) على أو على أنّه صفة لـ (مودَّة).

أمّا توجيهه لقراءة الرّفع فذهب فيه وجهين:

الأوّل: أن تكون "ما" بمعنى "الذي" فتكون (مودّة) خبر لـ " إنّ" و هو ما ذهب إليه الفرّاء في إحدى توجيهاته كما أسلفنا.

و **الثاني**: أن تكون (مودّة) مرفوعة على إضمار مبتدأ " هي " و التقدير: هي مودّة بينكم في الحياة الدنيا[1]

و قد أضاف النحاس وجها ثالثا في الرّفع بعدما وافق الزجّاج في الأوجه المذكورة، و هو أن تكون (مودّة) رفعاً بالابتداء، و (في الحياة الدنيا) الخبر.[2]

أمّا العكبريُّ فلخص توجيه هذه القراءة على نحو:

- إذا كانت "ما" بمعنى "الذي" فـ (مودّة) هي الخبر، على قراءة من رفع، و التقدير: ذوو مودّة، وإذا كانت "ما" كافّة لـ "إنّ" عن العمل فأوثاناً مفعول، و(مودَّةً) بالنصب مفعول له وبالرّفع على تقدير مبتدأ و يجوز النصب على الصفة، أي: ذوي مودّة [3].

- أمّا إذا كانت "ما" مصدرية، فـ (مودّة) بالرّفع الخبر، ولا حذف في هذا الوجه في الخبر، و إنّما تقدير محذوف اسم " إنّ "، أي: إنَّ سَبَبَ اتِّخَاذكم أوثاناً من دون الله مودَّةٌ بينَكم في الحياة الدنيا.

6- ﴿ٱتَّخَذْتُم﴾ ﴿بَيْنِكُمْ﴾

قُرئت (أحسن) بالنصب، و قُرئت بالرّفع[4].

---

[1]- ينظر: أبو إسحاق الزجّاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 03، ص 167.

[2]- ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 729.

[3]- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 07، ص 144.

[4]- ينظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ص778.

و قد وَجّه كلٌّ من الفـرّاء[1]، و الزّجاج[2] قراءة الرّفع على تقدير مبتدأ محذوف، و (أحسنُ) الخبر و التقديـر: على الذي هو أحسنُ.

و قـد قُرئ بذلك في الشـواذ [3].

و ذهب الفـرّاء في توجيـه قـراءة النصب بقولـه: « و تنصب أحسـن ههنا تنـوي بها الخفض لأنّ العرب تقول: مررت بالذي هو خير منك وشرٌّ، ولا يقولون: مررت بالذي قائم لأنّ (خيراً منك) كالمعرفة »[4].

و قد أورد الخليل مثله في " الجمل " بذكره بيتا للشاعر حسّان بن ثابت:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنا حُـبُّ النَّبـيِّ مُحَمَّـدٍ إيَّانـا

فذهب إلى أنّ من خفض (غيرِنا) جعل " من " نكرة، كأنّه قال:على حيٍّ غَيْرِنَا، و أضاف: أنّ هناك من رفعه و هو أجود، على قوله: (على من " هو" غَيْرُنَا)، أي: على حَيٍّ هُم غَيْرُنَا، فقدّر محذوف تقديره (هم)، أمّا من قرأ بالنصب فتوجيهه على أنّه نصب على محلِّ الخفض، إلاّ أنّه على وزن "أفعل" و أفعل لا ينصرف[5].

أمّا أبو إسحاق الزجّاج فـوجّه قراءة النصب على أنّ (أحسنَ) فعل ماض مبني على الفتح وذكر الخلاف بين المدرستين الكوفية و البصرية في القول بالجرّ على الموضع، فيكون (أحسن) صفة "الذي"، وهو مذهب الكوفيين، وقد ردّه البصريون بأنّهم لا يعرفون "الذي" إلاّ موصولة، و لا توصف إلاّ بعد تمام صلتها، و وافقهم الكوفيون في وجه تمام الصلة[6].

7- ﭤﭥﭦ ﭧ ﭨ □□□□ □□□□□□□ﲇﲈﲉ ﲊﲋﲌﲍﲎﲏ ﲐﲑ ﲒ ﲓﲔﲕﲖ □ﲗ
□ ﲘﲙ ﲚﲛ: ﲜﲝ

[1]– ينظر: أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج 01، ص 200.

[2]– ينظر: أبو إسحاق الزجّاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 02، ص 305.

[3]– أبو نصر الكرماني، شواذ القراءات، تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، د.ت، د.ط، ص 181

[4]– أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج 01، ص200.

[5]– ينظر الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 89.

[6]– ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 02، ص 305.

قرأ كلٌّ من "مالك بن دينار"، و "عيسى الثقفيّ"، و "عاصم الجحدري"، لفظ (المقيمين) بالرّفع أي: (المقيمون)[1] نسقاً على الأوّل أي: (لكنّ الرّاسخون ثمّ المؤمنون)، و هذا جائز في العربية وعلّل"ابن جنّي" هذه القراءة بقوله:« ارتفاع هذا على الظاهر الذي لا نظر فيه ... لكن رفعه في هذه القراءة يمنع من توهمّه مع الباء مجروراً، أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصّلاة »[2]، فهو يُشير إلى أنّ عطف النسق هنا وارد في العربية لا حاجة بإعادة النظر فيه و إنّما هذا العطف لا يوهم بغيره.

و أمّا توجيه قراءة النّصب للفظ (المقيمين) ففيه ستّة أوجه، اشتُهِر منها:

- إنَّ النصب هنا على وجه المدح و التعظيم، و (المؤتون) مرفوع على الابتداء.[3]

- إنَّ النصب هنا على قطع النعت، إشعاراً بفضل الصّلاة، و النعوت تقطع إذا كثرت على النصب بتقدير: (أعني)، و الرّفع فيما بعدها بمبتدأ محذوف، و التقدير: (هم المؤتون الزكاة والمؤمنون بالله ...)[4].

وقال بعضهم: قوله: ((و المقيمين)) ليس بعطف على(المؤمنون)، ولكن على "ما " في قوله: ((و ما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِك))، و التقدير: و يؤمنون بالمقيمين الصّلاة، و هم الملائكة، و قال آخرون: بل من تقدّم من الأنبياء[5].

و ذكر النّحاس ما ذهب إليه الكسائي من أنّ (المقيمين) هنا الملائكة – عليهم الصّلاة والسلام – لدوامهم على الصّلاة، و التسبيح، و الاستغفار، و أكّد أنّ النصب على المدح بعيد لأنّ المدح يتأتّى بعد تمام الخبر، و خبر (الرّاسخون في العلم) في (أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً)[6].

---

[1]– أبو نصر الكرماني، شواذ القراءات، ص 147.

[2]– أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصيف وأخرون، دار سزكين 1986،ط 02، ج 01، ص 204.

[3]– سبويه، الكتاب، ج02، ص 63.

[4]– ينظر: ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ص 499.

[5]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6]– ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن و معانيه، ص 216.

و توجيه آخر لقراءة (المقيمين) إنّها في موضع خفض بالعطف على "الكاف" في قوله: (بما أنزل إليك)، و التقدير: يؤمنون بما أنزل إليك و إلى المقيمين الصّلاة، يعني من الأنبياء – عليهم السلام – و يجوز أيضا أن يكون معطوفا على "الكاف" في (قبلك)، و التقدير: و من قبل المقيمين الصّلاة، يعني من أمّتك[1].

8- ﴿ٱتَّبَعُوٓاْ لخ لم لى لي □□□□□□□□□□□□ نم نى □□□□□□□□□ يم﴾ سورة: ﴿ـ

قرأ عاصم و حمزة (فالحقُّ) الأوّل بالرّفع و قرأ الباقون بالنصب، و كلّهم نصب (الحقَّ) الثاني.[2]

و توجيه قراءة الرّفع في (الحقّ) الأوّل أنّه خبر مبتدأ محذوف، و التقدير: أنا الحقّ، أو: قولي الحقّ، أو رفعه على الابتداء، و الخبر مضمر تقديره: قال فالحقّ، فانتصب (الحقّ) الثاني بـ (أقول) أو على العطف على قراءة من نصب (الحقّ) الأوّل، و قرأ ابن عباس، و مجاهد و الأعمش بالرّفع في (الحقّ) الأوّل و الثاني[3]، ففي (الحقّ) الأوّل رفعاً بما سبق ذكره أي: على الابتداء و الخبر محذوف أو على أنّه خبر، و المبتدأ محذوف. أمّا (الحقّ) الثاني فعلى أنّه مبتدأ خبره الجملة بعده (أقول) وحذف العائد فيها، أي: (أقوله)[4].

أمّا قراءة الجمهور أي بالنصب في الاثنين فذهب ابن عطية في توجيهها إلى أنّ (الحقّ) الثانية منصوب بـ (أقول)، و (الحقّ) الأولى فتحتمل النصب على الإغراء، أو القسم على حذف حرف القسم، و التقدير: فوالحقَّ كما تقول: (اللهَ لأفعلَنَّ) تريد: و الله، و يعُزِّز ذلك قوله: ((لَأَمْلَأَنَّ)) وأورد في ذلك ما حكاه سيبويه من قوله للخليل: « ما معنى (لأفعلّنَّ) إذا جاءت مبتدأ ؟ فقال: هو بتقدير قَسَمٍ منويّ » ، و قال آخرون: منصوب بفعل مضمر تقديره: قال (فَأُحِقُّ) الحقَّ [5].

---

[1]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 03، ص 412.

[2]– جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 458

[3]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 07، ص 393.

[4]– ينظر: أم سد أحمد حامد تاج، قضايا التقدير النحوي في إعراب الربع الأخير من القرآن الكريم، ص 169.

[5]– ينظر : ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ص 1607.

و قرأ عيسى بن عمر بالخفض و ذلك على القسمِ، و التقدير: فوالحقِّ، و الثاني معطوف عليه كما تقول: و الله و الله لأفعلنّ كَذا[1].

9- ﴿ ٱلۡبِرَّ لم لى لي ﴾

موطن الشاهد في هذه الآية لفظ (البـرّ)، حيث اختلف في قراءتها بين الرّفع و النصب.

قرأ حمزة، و عاصم، و حفص (البـرَّ) بالنصب [2].

و قرأ نافع، و ابن كثير، و أبو عمرو، و ابن عامر، و الكسائي، و أبيّ، و ابن مسعود بالرّفع. فأمّا قـراءة الرّفع (لَيْسَ البِرُّ أنْ تُوَلُّوا) فحجّـة من قـرأ بها أنّ اسم (ليس) كالفعل، و رتبـة الفاعل في التركيب أن يلي الفعل، فلمّا ولي (البرّ) (ليس) كان مرفوعا [3]، و التقديـر: ليس البرّ توليتكم وجوهكم، فيكون (البرّ) اسم ليس، و يكون (أن تولوا) الخبر، و حجّتهم في ذلك أنّ قراءة أبيّ بن كعب وردت (ليس البرّ بأن تولوا وجوهكم) فقد دخلت الباء على الخبر فالباء لا تدخل في اسم (ليس)، و إنّما تدخل في خبرها [4].

و ممّا يُقوّي قراءة الرّفع ما ذهب إليه القرطبي في تفسيره: " و يُقوّي قراءة الرّفع أنّ الثاني معه الباء إجماعاً في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡبِرَّ جم حم خم ﴾ ولا يجوز فيه إلاّ الرّفع، و حمل الأوّل على الثاني أولى من مخالفته له،..." [5].

---

[1]– ينظر: مكيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ص 835.

[2]– المصدر نفسه، ص 340.

[3]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 04.

[4]– ينظر: أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، حجّة القراءات، تح: سعيد الأفغاني مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1997، ط05 ص 123.

[5]– أبو عبد الله أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمّنه من السنّة و آي القرآن، تح: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2006، ط 01، ج 03، ص 54.

و ذهب إلى التوجيه نفسه ابن جنيّ في "المحتسب"، ناقلا قول مجاهد: « فإذا كان هكذا – أي قراءة أبيّ، و ابن مسعود- لم يجز أن ينصب (البرّ) » و يُعقّب بقوله:« الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا » [1].

أمّـا قـراءة النصب فذهب مكي بن أبي طالب إلى أنّ وجـه النصب فيها هـو أنّ (ليس) من أخوات كان، يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيّهما تشاء الاسم، و الآخر الخبر، فلمّا وقع بعد (ليس) (البرّ) و هو معرفة، و (أن تولّوا) معرفة، لأنّه مصدر بمعنى التولية، جعل (البرّ) الخبر، فنصبه و جعل (أن تولّوا) الاسم، فقدّر رفعه، وكان المصدر أولى بأن يكون الاسم، لأنّه لا يتنكّر، و(البرّ) قد يتنكّر فـ (أن) و الفعل أقوى في التعريف[2].

أمّا أبو علي الفارسيّ فذهب إلى أنّ حجّة من نصب (البرّ): أنّه حكيَ له عن بعض شيوخه أنّهم قالوا في مثل هذا الموضع: أن يكون الاسم: (أن تولوا) أولى و أحسن، لشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنّه اجتمع مضمر و مظهرَ، و الأولى إذا اجتمع مضمر ومظهر أن يكون المضمـر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهـر، فكـذلك إذا اجتمع (أن) مع مظهرٍ غيره، كان أن يكون(أن) و المظهرَ الخبر أولى[3].

أمّـا "الأزهريّ" فقد اختار قراءة الرّفع، لأنّ (ليس) ترفع الاسم الذي يليها و من نصب فعلى أنّه جعل اسم (ليس) (أن تولوا) و خبرها (البرّ)، فهو جائز، و الرّفع أجود[4].

و أيّد "أبو حيان" قراءة الجمهور – أي بالرّفع – بقوله: « و قراءة الرّفع أولى من وجه، و هو: أنّ توسّط خبر ليس بينها و بين اسمها قليل، و ذكر أنَّ ابن درستويه ذهب إلى منع ذلك تشبيهـا لها

---

[1]– ابن جني، المحتسب، ج 01، ص 117.

[2]– ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ص 340.

[3]– ينظر: أبو علي الفارسيّ، الحجّة في علل القراءات، ج 02، ص 102.

[4]– ينظر: أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، تح: عيد مصطفى درويش، المساهم، 1991، ط 01، ج 01، ص191.

بـ "مـا" فـأراد الحكـم بذلك الحكم عليها بأنّها حرف كما لا يجـوز توسيط خبر " مـا " الحجازيـة وأنّه احتُجَّ بهذه القراءة في ذلك[1].

10- ﴿ٱلۡبِرَّ﴾ ﴿ءَامَنَ﴾

القراءة المشهورة الرّفع: النصب و يجوز الرّفع في قوله ((البـرَّ))[2].

ذهب "الأخفش" في توجيه قراءة النصب على تقدير: " و لكنَّ البرَّ برُّ من آمن بالله و أقام الصّلاة و آتى الزّكاة "[3].

و أجاز "الزجّاج" هذا التقدير مستشهدا بقوله تعالى: ((وَاسْأَلِ القَرْيَةَ)) أي: واسأل أهل القرية. و عنده (البـرَّ) منصوب بـ (لكنّ) مشدّدة النون، و يجوز عنده أن يكون (البـرُّ) مرفوعا بتخفيف نون (لكن) فتُكْسَرُ النون لالتقاء الساكنين حينها على تقدير: ولكن ذا البرّ من آمن بالله[4].

و يذكر النّحاس في إعرابه أنّها قراءة الكوفيين – أي قراءة الرّفع- و يكون الرّفع على الابتداء وجملة (من آمن بالله) هي الخبر، و أورد في تقدير المبتدأ ثلاثة أقوال:

الأوّل: و لكنّ البرّ برُّ من آمن، فيكون المقدَّر مضافاً، و حذف المضاف إذا دلَّ عليه المضاف إليه كثير في القرآن و هو من إيجاز الحذف البليغ كقوله تعالى: ﴿وَٱسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ أي: أهل القرية.

الثانـــي: لكـن ذو البـرّ مـن آمـن.

و **الأخير**: أن يكون البرّ بمعنى البارّ، و البرّ، كما يقال: رجلٌ عدلٌ، كأنّـه قال: و لكنّ البارّ من آمن أي: المؤمن.

---

[1]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 04

[2]- المصدر نفسه، ج 02، ص 05.

[3]- أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ج 01، ص 167.

[4]- ينظر: أبو إسحاق الزجّاج، إعراب القرآن و معانيه، ج 01، ص 246.

و قـد وردت هذه التقديـرات أيضاً في كتب إعـراب القـرآن سـواء أقُـرئت (لكـن) بالتخفيف أو التشديد في النون.[1]

و قال "مكيّ":« و إنّما احتيج إلى هذه التقديرات ليصحّ أن يكون الابتداء هو الخبر، إذ الجثث لا تكون خبراً عن المصادر، و لا المصادر خبراً عنها »[2]، أي أنّ (البرّ) مصدر، و (من آمن) جثة فالخبر غير المبتدأ في المعنى، فيقدَّر ما يصير به الثاني هو الأوّل[3] .

و أمّا ترجيح قراءة النصب فعلى معنى: أنّه ليس توليتُكم وجوهكم هكذا بِرّاً، إنّما تجب التقوى وصدق النية، و التولية، و ذلك لأنّهم عدُّوا الأعرف اسماً لـ (ليس)[4].

و من رجح الرّفع فعلى تقدير: ليس البرّ هكذا، و إنّما البرّ أن تتّقوا، وتصدُقوا الإيمان و النيّة وتوليتَكم وجوهكم.

11- ﴿ٱلۡمَآءَ﴾ ﴿نَّ﴾

اختلف في قراءة: (يرى)، (يَرَوْنَ)، (أنَّ القُوَّةَ)، (أنَّ الله).

فقرأ نافع، و ابن عامر، و يعقوب، و ابن وردان (يَرَى) بالتَّاء، أي: (لو ترى)، و الباقون بالياء.

و قرأ ابن عامر(يرون) بضم الياء، و الباقون بفتحها.

و قرأ أبو جعفر و يعقوب بكسر الهمزة في (أَنَّ القوَّة)، (أنَّ الله) و الباقون بفتحها[5].

في قوله تعالى: ((وَ لَوْ يَرَى الذِينَ ظَلَمُوا)) جواب محذوف، اختُلِفَ في تقديره، و من إيراد القراءات السابقة يتبيّن من خلال توجيهها تعدُّد التقديرات لهذا الجواب:

---

[1]– ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 77.

[2]– مكيّ بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984 ط02، ص 118.

[3]– ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الكتب، 1976، د.ط، ج 01، ص 143.

[4]– ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات، ص 92.

[5]– جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 25.

ذهب "أبو الحسن الأخفش" إلى تقدير جواب "لو" بعد قوله تعالى: ((و أَنَّ اللهَ شَدِيد العقَاب))، أي: لو يعلمون حين قال:((ولو يرون أنّ القوّة لله)) لأنّهم لم يكونوا علموا قدر ما يعاينون من العذاب، و هذا على قراءة (تَرى) بتاء الخطاب، و (إنَّ) مكسورة على الابتداء،و التقدير: يقولون إنَّ القوّة لله جميعاً [1].

أمّا من قدّر قبل (أنَّ القوّة) فيكون (أنَّ القوّة) معمولا لذلك الجواب، و التقدير على قراءة (ترى) بتاء الخطاب و فتح همزة (أَنَّ القـوّة) (أنّ الله): لعلمت أيُّها السّامع أنّ القوّة لله جميعـاً وعلى قراءة كسر (إنّ) يكون التقدير: لقلت إنّ القوّة لله جميعاً، ومع اختلاف المراد بالخطاب في هذا المقام أهو النبي – صلّى الله عليه و سلّم – أم أيّ سامع؟ قد يكون التقدير: لاستعظمت حالهم وكسرت همزة (إنّ) لأنّ فيها معنى التعليل كقولك: لو قدمت على زيد لأحسن إليك إنهّ مكرم للضّيفان[2].

و ذهب ابن عطية إلى أنّ التقدير: و لو تَرى يا مُحَمَّد الذين ظلموا في حال رؤيتهم للعذاب وفزعهم منه و استعظامهم له، لأقرُّوا أنَّ القوَّة لله، فالجواب عنده مضمر على هذا النحو من المعنى وهو العامل في (أنّ)[3].

و ناقشه في ذلك أبو حيّان بقوله: « و كان ينبغي أن يقدّر بمرادف "إذ" وهو قوله: في وقت رؤيتهم العذاب » [4]، و ذهب إلى أنّ التقدير للجواب على قراءة (لو يرى) بالياء و فتح (أنّ) يكون: لعلمـوا أنَّ القوّة لله جميعاً، وإن كـان فاعل يرى هو (الذين ظلمـوا)، وإن كان ضميرا يقـدَّر: ولو يرى هو، أي السّامع فيقـدّر: لَعَلِمَ أنَّ القوّة.[5]

---

[1]– ينظر: أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ج 01، ص 165.

[2]– ينظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 02، ص 213.

[3]– ينظر: ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ص 151.

[4]– أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 01، ص 645.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أمّـا على قـراءة (يَرى الذين) بالغيبـة وكسر (إنَّ) و (إن) فيكـون الجواب قـولاً محـذوفاً و كسرتـا لـوقوعهما بعد القول، فتقديـره على كـون الفاعل ضميـر الرأي: لقال إنَّ القـوّة، و على كونـه (الذين): لقالوا، و يكـون مفعـول (يرى) محذوفاً، أي: لـو يرى حـالهم، و يحتمل أن يكـون الجـواب: أو لاستعظمـوا على حسب القـولين، و إنّما كسرتا استئنافاً و حذف جواب " لـو" شائع في العربية [1].

و قراءة ابن عامر قوله تعالى: ((يُرَوْنَ العَذَابَ))، " مبنياً للمفعول من رأيت المنقولة من رأيت بمعنى أبصرتُ، فتعدّت لاثنين، أوّلهما قام مقام الفاعل و هو (الواو) و الثاني هو (العذاب) "[2].

و قال "الزمخشري" بشأن توجيه هذه الآية و معناها: « و لو يعلم الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم أنَّ القدرة كلّها لله على كلّ شيء من العقاب و الثواب دون أندادهم » [3].

12- ﴿ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنَا لَهَدَيۡنَٰكُمۡ﴾

قرأ الجمهور بفتح الهمزة في (شركاءَكُم) و قرا يعقوب بضمّها[4].

و فـي توجيههـا أقـوال عـدّة:

قال الأخفش: « و قال بعضهم: و شركاؤُكم، و النصب أحسن، لأنّك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلاّ أنّه قد حسُن في هذا للفصل الذي بينهما كما قال: ((أئذا كنّا تراباً وآباؤنا)) فحسن لأنّه فصل بينهما بقوله (ترابا) ».[5]

[1]– ينظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 02، ص 214.

[2]– المصدر نفسه، ج 02، ص 215.

[3]– جار الله الزمخشري، الكشّاف، ج 02، ص 106.

[4]– جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 217.

[5]– أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ص 376.

أمّا الفرّاء فذهب إلى أنّ الشركاءَ نصبت بفعل مضمر، " كأنّك قلت: فأجمعوا أمركم و ادعوا شركاءكم... و قد قرأها الحسن: و شركاؤُكم بالرّفع، و إنّما الشركاء – ههنا – آلهتهم، كأنّه أراد: أجمعوا أمركم أنتم و شركاؤكم ". [1]

و خطّأ الزجّاج من قرأ بالنصب على معنى: فأجمعوا أمركم و ادعوا شركاءكم لأنّ الكلام لا فائدة منه حينئذ، و الأفضل عنده أن تكون الواو للمعية إذ يقول: لأنّهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يُجمعوا أمرهم ، و التقدير: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، و مثّل لذلك بقولهم: لو تركت الناقة وفصيلها، و التقدير لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها.[2]

أمّا على قراءة (فَاجْمَعُوا شركاءكم) بوصل الهمزة في (فاجمعوا) و نصب الشركاء، فالنصب عنده على وجهين:

أحدهما: النصب على العطف على (أمركم) و التقدير: فاجمعوا أمرَكم و اجمعوا شركاءَكُم.

و الثاني: على تقدير: فاجمَعوا مع شركائكم أمركم، أي: دبّروا مع شركائكم أمركم.

و أجاز أيضاً قراءة الرّفع بالعطف على (الواو) فقد قوّى الكلام وجود الفاصل وهو المنصوب بين ضمير الرّفع و المعطوف، لأنّه لا يعطف على الضمير المرفوع حتّى تقوّي المرفوع بلفظ معه.[3]

أمّا أبو جعفر النحاس فقد أورد ثلاث قراءات:

القراءة الأوّلى: بقطع همزة (فأجمعوا) و نصب (شركاءكم) و ذهب في توجيهها ثلاثة أقوال:

الأوّل: قول الكسائي، و أبو زكرياء الفرّاء، على تقدير: (و ادعوا شركاءكم) فهو منصوب عندهما على إضمار (ادعو).

الثاني: قول مُحَمَّد بن يزيد: و هو العطف على المعنى، كما في قول الشاعر:

---

[1]– أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ص 268.

[2]– ينظر: أبو إسحاق الزجّاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 03، ص 27.

[3]– المصدر السابق، ج 03، ص 28.

يَـا لَيْـتَ زَوْجـكِ قَـدْ غَـــدَا مُتَقَلِّـداً سَيْفًـا و رُمْحـــاً

و الرمح لا يتقلَّد و إنّما يحمل كما السيف،(و معنى متقلّد أي: حامل).

و **الثالث**: قول الزجّاج، على تقدير: مع شركائكم، أي أنّه مفعول معه.

القراءة الثانية: بوصل همزة (اجمعوا) ونصب (شركاءَ) و أشار إلى جواز النصب بالعطف على (أمركم) أو النصب على تقدير: (مع).

القراءة الثالثة: بقطع همزة (أَجْمِعوا) و رفع (شركاء) بالعطف على مضمر مرفوع، و التقدير: (فأجمعوا أمركم أنتم و شركاؤكم)، فهو يستحسن هذا التقدير، لكنّه، لا يستحسن هذه القراءة لأنّه يُسْتَبْعَدُ الرّفع، و (شركاءكم) لم تُرسم همزتها على الواو، ولأنّ (شركاءكم) الأصنام و الأصنام لا تصنع شيئاً.[1]

و ذهب مكيّ بن أبي طالب إلى أنّ العطف على (الأمر) فتقديره إمّا على: فأجمعوا ذوي الأمر منكم، أو بتأويل الأمر على أنّه كيدهم، فيعطف (الأمر) على الشركاء بغير حذف، أو النصب على عامل محذوف، و التقدير:(واجمعوا شركاءكم)، وهو أفضل عنده، لأنّ (أجمع) يكون معنى (جمع) فتقول: جمعتُ الشركاء و القوم، ولا تقول: أجمعت الشركاء، إنّما يقال: أجمعت في الأمر خاصة.[2]

و منه فقراءة (اجمعوا) بوصل الهمزة و (الشركاء) بالنصب هي الراجحة لأنّ تقدير فعل محذوف بعيد عن التكلّف.

12- ﴿أَنَّهَآ﴾ [illegible]

قرأ ابن كثير، و أبو عمرو و يعقوب و خلف عن نفسه، و شعبة بخلف عن يحي بكسر الهمزة في (أنَّها)، و الباقون بفتحها.[3]

---

[1]– ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 401.

[2]– ينظر: مكيّ بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص 350.

[3]– جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 141.

فتكون قراءة الكسر واضحة، أي أنَّ (أنَّها) استئناف الإخبار عنهم أنّهم إذا جاءتهم الآية لا يؤمنون، فتكون جملة (إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون) خبر مبتدأ منقطعٌ عن الأوّل.[1]

أمّا قراءة الفتح فإنّها استشكلت من جهة المعنى، و قيل فيها إيهام في ظاهرها أنّها عذر للكفرة.

و أورد سيبويه تخريج قراءة الفتح (أنَّها) عن شيخه الخليل أن تكون "أنَّ" بمعنى: لعلَّ، ومنه قول العرب: ايت السوق أنَّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلَّك، فكأنَّه قال:(إذا جاءت لا يؤمنون). [2]

وأيّد أبو علي في "الحجّة" هذا التوجيه، و استشهد ببيت لعديّ بن زيد:

أَعَاذلُ ما يُدريكِ أَنَّ منيَّتي إلى ساعةِ اليومِ أو في ضُحَى الغدِ

و فُسِّر على معنى: لعلَّ منيَّتي.

و أضاف تأويلاً آخر،و هو أن تكون (أَنَّها) في الآية هي (أنّ) الشديدة التي تقع أفعال اليقين التي تدل على ثبات الشيء و تقرّره، على أن تكون (لا) زائدة فيكون التقدير: و ما يشعركم أنّها إذا جاءت يؤمنون، فيكون المعنى: أنّها لَوْ جاءت لم يؤمنوا[3]، و مثله في قوله تعالى:ﱡ ﱠ ﱡ ﱠ أي: أن تسجُدَ.[4]

و توجيه آخر يقتضي تقدير لام التعليل قبل (أنَّها) فيكون على هذا النحو: لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون، و تكون جملة (و ما يشعركم) جملة معترضة، و أصل الكلام: إنّما الآيات عند الله لأنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، و يتضح حذف المعطوف ههنا أي: و ما يدريكم بعد إيمانكم إذا جاءت الآيات، لأنّ مآل أمركم مغيب عنكم، فكيف تقسمون على الإيمان عند مجيء الآيات؟، و هذا ما ذهب إليه السمين الحلبي في إحدى توجيهاته لقراءة فتح الهمزة.[5]

---

[1]– ينظر: أبو جرير الطبري، جامع البيان، ج 12، ص 40.

[2]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 03، ص 123.

[3]– ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج 02، ص 525.

[4]– ينظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 05، ص 104.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ج 05، ص 107.

و ذهب "أبو حيّان" للقول بتوجيه آخر يقتضي أن تكون: (ما) في قوله:(و ما يشعركم) حرف نفي، فيستدعي ذلك تقدير فاعل لـ (يشعركم) قدَّره بلفظ الجلالة، أي: يشعركم الله أنَّها إذا جاءت الآيات لا يؤمنون و على هذا التقدير يكون تكلّفا في إيراد المعنى سواء فتحت همزة (أنَّ) أم كسرت وأضاف توجيها آخـر: و هو أن يكـون في الكلام محذوف تقديـره: (و ما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، أو يؤمنون)، فجملة (أو يؤمنون) حذفت ههنا استغناءً بعلم المخاطب عن ذكرها.[1]

و ذهب "العكبريّ" إلى أنَّ: " (أنّ) على بابها و "لا" غير زائدة، و المعنى: و ما يدريكم عدم إيمانهم، و هذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبداً، و يئس من إيمانهم، و التقدير: لا يؤمنون بها فحذف المفعول "[2].

و على هـذا التوجيـه فلا زيـادة فـي الكـلام.

13- ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ آل

ورد قراءة لفظ (فئة) بالرّفع، و هي القراءة المشهورة، و يجوز فيها الجرّ، و النصب.[3]

قدّر الأخفش الرّفع على: إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله، أمّا قراءة الجرّ فعلى البدل، و ذكر أنّه جائز في العربية، و مثّل لهذين التوجيهين بأمثلة من القرآن الكريم، و أخرى من الشعر، فمن القرآن الكريم :

قولـه تعالى:﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ الجن

فهنا النصب في (الجنَّ) على البدل، و أمّا الرّفع فعلى تقدير مبتدأ محذوف، أي: همُ الجنَّ.

ومن الشّعر، قول الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجلٌ صحيحَةٌ وَ رِجْـلٌ بِهَـا رَيْـبٌ مِـن الحَدَثَـانِ

فرفع (رجلٌ) الأولى على تقدير: (إحداهما رجلٌ صحيحة)، أمّا الجرّ فعلى البدل من (رجلين)[4].

---

[1]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 04، ص 204

[2]– أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 01، ص 531

[3]– أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 393.

[4]– ينظر: أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ج 01، ص 210.

و ذهب الفرّاء في توجيه قراءة الرّفع، و الجرّ مذهب الأخفش أيضاً، غير أنّه أضاف وجهاً آخر و هو النصب على الحال، إذ يقول: « و لو قلت: فئة تقاتل في سبيل الله و أخرى كافرة كان صواباً على قولك: التقتا مختلفتين »[1]،و استشهد ببيت من الشعر في مثل ما يستأنف:

إذا متُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَينِ شَامِتٌ و آخــرُ مُثْــنٍ بالــذِي كُنْتُ أفعَــلُ

فابتدأ الكلام بعد قوله: نصفين، ففسَّره، و التقدير: بعضٌ شامت، و بعضٌ غيرُ شامت[2].

و أجاز أبو إسحاق الزجّاج وجهي الرّفع و الجرّ كسابقَيْه، و أضاف وجهاً آخر وهو النصب إلاّ أنّه ذكر بأنّه لم يعلم أحدٌ قرأ بـه، فوجه الرّفع عنده على تقديـر: إحداهما تقاتل، و وجه الجرّ على البدل.[3]

أمّـا و جـه النصب فعنـدهُ على وجهيـن:

أحدهما: النصب على الحال على معنى: التقتا مؤمنةً و كافرةً.

و **الثاني:** النصب على الاختصاص بتقدير عامل النصب (أعني)، و المعنى: أعني فئةً تقاتل في سبيل الله و أخرى كافرة [4].

و على ما تقدَّم من هذه التوجيهات تبيَّن أنَّ الأوجـه الثلاث جائزة و هي الرّفع، و الجرّ والنصب في (فئة) إلاّ أنّ الرَّفع على تقدير مبتدأ محذوف هو الأولى، و الأقوى، وذلك ما تعزّزه النصوص الـواردة في العربية[5]، ويليه في القـوّة الجرّ على البدلية لجـواز تكرار العامل في النيـة إذ يجـوز: (كان لكم آية في فئةٍ)، وأضعف الأوجه النصب على الحال – مع جوازه) ، و يفصل المعنى في ذلك

---

[1]– أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج 01، ص 94.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 01، ص 381

[4]– ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– ينظر: أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، مصر،1994، د.ط ج04، ص 290.

كلّه، إذ يصف المؤمنة بأنّها مقاتلة في سبيل الله، و فئة أخرى تقاتل في سبيل الشيطان، فحذف من الأولى ما أثبت مقابلته في الثانية، و من الثانية ما أثبت نظيره في الأولى[1].

14- ﴿ناقة﴾ بالنصب و هي القراءة المشهورة.

و قرئت في الشواذ بالرّفع[2].

فذهب "الأخفش" في توجيه قراءة النصب على تقدير: ناقة الله فاحذروا أذاها [3]، فنصب على التحذير، و هو ما ذهب إليه "الفرّاء" بقوله:« و كلُّ تحذير فهو نصب »[4].

أمّا "الزجّاج" فذهب في توجيه النصب إلى تقدير عامل محذوف تقديره: ذروا ناقة الله، حملا على ما جاء في قوله تعالى:﴿ناقة الله﴾ ، أي: ذروا سقياها، لأنّه كان للناقة يوم للشرب، و لهم يوم[5].

و قال "ابن خالويه" : « (ناقة الله) على التحذير و الإغراء، أي: احذروا ناقة الله لا تقتلوها احفظوا ناقة الله كما قال : (عليكم أنفسكم) أو (شهر رمضان)، أي: صوموا شهر رمضان ...».[6]

---

[1]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 02، ص 411.

[2]– أبو نصر الكرماني، شواذ القراءات، ص 515.

[3]– أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ج 02، ص 580.

[4]– أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ص 821.

[5]– ينظر: أبو إسحاق الزجّاج، إعراب القرآن و معانيه، ج 05، ص 333.

[6]– ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الهلال، بيروت، 1985، د.ط، ص 104.

و أجـاز الفرّاء رفع (ناقة)، و فيه معنى التحذيـر، على تقديـر: هذه ناقة الله، إذ يقول: « فإنّ العرب قد ترفعه، و فيه معنى التحذير، ألا ترى أنّ العرب تقول: هذا العدوّ، هذا العدوّ فاهربوا، و فيه تحذير، و هذا الليل فارتحلوا، فلو قرأ قارئ بالرّفع كان مصيباً ».[1]

أمّا في كتب إعراب القرآن فعلى تقدير فعل (احذروا) ناقـةَ الله، أي النصب عندهم على التحذير، و (سقياها) في موضع نصب معطوف على (ناقة)، كما نقل النحاس عن الفرّاء قراءة الرّفع على تقديـر: هذه ناقة الله ، إلاّ أنّه ردّه بأن لا يجوز الابتداع في القراءات.[2]

15- ﴿أَسْفَلَ﴾ قرئت (أسفلَ) بالنصب و هي القراءة المشهورة، و قـرئت بالرّفـع [3].

فوجـه النصب يجعـل (الأسفل) ظرفـاً و يجـوز (أسفل منكم) بالرّفع على البدل و هذا ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش بقوله: « فجعل الأسفل ظرفاً، و لو شئت، قلت: أسفلُ منكم، إذا جعلته الرّكب، و لم تجعله ظرفاً » [4].

أمّـا الفـرّاء فذهب إلى تقديـر موصوف أي: مكاناً أسفل منكم، و أضاف: " و لو وصفهم بالتسفّل، و أراد: و الرّكبُ أشدُّ تسفُّلاً لجاز الرّفع ". [5]

و كذا هو الأمر عند الزجّاج، فالنصب على تقدير: و الركب مكاناً أسفل منكم، و هو الوجه لديه، أمّا الرّفع عنده فعلى تقدير: و الركب أسفلُ منكم، أي: أشدُّ تسفُّلاً. [6]

و ذهب النحاس إلى أنّ (أسفل) ظرف في موضع الخبر، أي: موضعاً أسفل منكم، أمّا في الرّفع فذهب إلى ما ذهب إليه كل من الأخفش و الفرّاء كما مرّ.[1]

---

[1]– أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ص 821.

[2]– ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 1328.

[3]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 04، ص 496.

[4]– أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، ص 496.

[5]– ينظر:أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ص 230.

[6]– ينظر: أبو إسحاق الزجّاج، معاني القرآن و إعرابه، ج 02، ص 417.

و يوضح مكيّ بن أبي طالب أنّ (أسفل) نعت لظرف محذوف تقديره: و الرّكبُ مكاناً أسفل منكم، فيكون (الرّكب) مبتدأ، و (أسفل) خبره، و هو وصف لظرف محذوف، أمّا على قراءة الرّفع فالتقدير عنده من أوّل الكلام: و موضع الركب أسفلُ منكم[2]، أي: أشدّ تسفُّلاً، و الجملة حال من الظرف قبله[3]، و يجوز عنده أن تكون في موضع رفع عطفاً على (أنتم) أي: و إنّ الرّكبُ أسفلُ منكم.

16- ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا﴾

حيث اختُلف في قراءة لفظ (يَحْسَبَنَّ).

فقرأ ابن عامر، و حفص، و حمزة، و أبو جعفر(لا يَحْسَبَنَّ) بالياء، و قرأ الباقون بالتاء (لا تَحْسِبَنَّ) وتفرّد ابن عامر من العشرة بقراءة (إنَّهم) بفتح الهمزة، أمّا الباقون فقرأوا بالكسر.[4]

فاستُشكلت قراءة (يَحْسَبَنَّ)، بالإسناد لضمير الغيبة، من جهتي الإعراب و المعنى، فذهب بعضهم بوصفها أنَّها غير واضحة، و منهم من ذهب إلى أنَّها لحنٌ لايحلُّ القراءة بها.[5]

و وجه الإشكال في هذه القراءة أنَّ (حَسِبَ) يتطلّب مفعولين، هما جليّان في قراءة الخطاب (لا تَحْسِبَنَّ)، فالمفعول الأوّل قوله: ((الذِينَ كَفَرُوا))، و الثاني قوله: ((سَبَقُوا))، أمّا في قراءة الغيبة (لا يحسَبَنَّ)، فلا يظهر إلاّ مفعول واحد، و هو قوله (سَبَقُوا).

و قد دفع النحاة هذا الإشكال و ذهبوا في توجيه هذه القراءة و تخريجها عدّة أقوال منها:

_ إنَّ المفعولين مذكوران، و المحذوف هو الفاعل، و التقدير: و لا يَحْسَبَنَّ الرَّسول، أو: لا يحسب حاسب، أو المؤمن، و المفعولان: قوله: ((الذِينَ كَفَرُوا))، و ((سَبقُوا))، كما في قراءة الخطاب.[6]

---

[1]– ينظر:أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 349.

[2]– ينظر: مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص 315.

[3]– ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 02، ص 625.

[4]– ينظر: جمال الدين محمّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 184.

[5]– ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 352.

[6]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 04، ص 505.

ــ إنَّ في (يحسب) ضمير يعود على ((مَنْ خَلْفَهُمْ)) في الآية التي سبقتها بآية: ﭧ ﭨ ﭩ □□□□□ □□□□□□□ ﭼ الأنفال: ٥٨
و يكون المفعولان كالوجه الذي قبله، و التقدير: و لا يَحْسَبَنَّ من خلفهم الذين كفروا سَبَقُوا.[1]

ــ أن يكون ((الذِينَ كَفَرُوا)) فاعلاً، و المفعول الأوّل تقديره: أنفسهم، و المفعول الثاني قوله: ((سَبَقُوا)) و التقدير: و لاَ يَحْسَبَنَّ الذِينَ كَفَرُوا أَنْفُسَهم سَبَقُوا.[2]

ــ أن تكون ((الذين كفروا)) فاعلاً أيضاً، وأُضمرت "أن" قبل قوله:((سَبَقُوا))، فيكون التقدير: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أن سَبَقُوا، فتسدّ "أن" مسدَّ مفعولين، وذلك مثل قوله تعالى: ﭐ □□ سم □□□□ ﭼ الروم: ٢٤ أي: أن يُـرِيكم، و قولهم: تسمع بالمَعِيديّ خيرٌ من أن تراه، و التقدير:أَنْ تَسْمَع، و يؤيّد هذا الوجه قراءة ابن مسعود (أنّهم سبقوا) في محل نصب حال، و قراءة ابن عامر قوله ((أنَّهُم لاَ يُعْجِزُون)) بفتح الهمزة، و التقدير: و لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا سابقين أنّهم لا يعجزون، و تكون (لا) مزيدة، ليصحّ المعنى.[3]

فتبقى هذه التقديرات المذكورة سليمة من حيث الصناعة النحوية، و مقبولة من جهة المعنى، لكن يبقى أقربها إلى الذهن هو تقديـر المفعول المحـذوف (أنفسهم) ليصحّ أن تكون (الـذين) فاعـلاً أو تقدير (أن) قبل (سبقوا) ، و التي سدّت مسدّ مفعولين.[4]

17- ﭧ ﭨ ﭩ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ هود: ٧١

قرأ الجمهور (يعقوبُ) بالرّفع، و قرأ ابن عامر، و حفص عن عاصم، و حمزة بالنصب.[5]

فعلى قـراءة من فتـح الباء في (يعقوب) يتحكم المعنى و التقديـر في تحديد لفظ (يعقوب) أمجـرور أم منصوب، فالفتحة في آخره يجوز أن تكون علامة نصب و جرّ لأنّه ممنوع من الصّرف[1]

[1]– ينظر: المصدر السابق، ص 353.
[2]– ينظر: مكيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ص 553.
[3]– ينظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 05، ص 624.
[4]– ينظر: عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية، ص 239.
[5]– جمال الدين مُحَّد شرف، مصحف دار الصحابة، ص 229.

وتُستشكل أيضاً القـراءة إذا تبيّن أحد الإعرابين، بالجـرّ أم بالنصب هي، فإن كان منصوب فهو ممَّا لم يستحسنه كثير من النحاة، من أجل الفصل بين العاطف و المعطوف بالظرف و هذا على مذهب من جعله معطوفاً على (بـإسحاق) الذي موضعه النصب، و إن كان مجرورا فليس بجيّد أيضاً عند فريق منهم إلاّ بإعادة الجار لأجل الفصل بين الجار و المجرور بالظرف، و حق المجرور أن يكون ملاصقاً لحرف الجـرّ.[2]

ففي قراءة النصب كون لفظ (يعقوب) لا يعلم أهي منصوبـة، أم مجـرورة لا يعـدُّ إشكـالا في الحقيقـة، فالاسم المقصور يلـزم حالة واحـدة أيضـاً، بحيث لا يعرف رفعـه من نصبـه من جـرّه، إلاّ بالرجوع للقرائن السياقية، و العوامل، و يمسّ ذلك غيره من الأسماء أيضاً، كالأسماء الخمسة مثلاً فقولك: مررت بأبي، و أخي معه، يحتمل (أخي) الرّفع و الجرّ، فيحتمل السياق صحة المعنيين دون تحديد أحدهما.

فيقال في (يعقوب) إنَّه منصوب، و الفتحة فيه للنصب لا للجرّ، و الناصبُ محذوف دلَّ عليه الكلام، و التقديـر: و وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوبَ، و هو من باب عطف الجملة على الجملة.

_ أو أن يقال: هو منصوب عطفاً على محلّ إسحاق لأنَّ موضعه النّصب، وهو مثل من قرأ قوله تعالى: ((و حوراً عيناً)).

_ أو أن يكون منصوباً لأنّه معطوف على (بإسحاق) على تضمين (بشَّرنا) معنى (وهبنا) و تُوُهِّم انعدام الباء في قوله: (بإسحاق) كأنَّه قال: ووهبنا لها إسحاق، و من وراء إسحاق يعقوب.

_ أو أن يقال: هو في محلّ جرّ، و منع من الصّرف للتعريف و العجمة، و هذا هو الوجه الذي رُدَّ بسبب الفصل بين المعطوف و ما عطف عليه بالظرف، و التقدير:فبشّرناها بإسحاق، و من ورائه بيعقوب، و حذفت الباء.[3]

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص 267.

[2]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 05، ص 244.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أمّا قراءة الرّفع في (يعقوب) فذهب النحاس في توجيهها من جهتين:

الأولى: إنَّها رُفعت بالابتداء، و يكون في موضع الحال، أي: بشَّرُوها بإسحاق مقابلا له يعقوب.

و**الثانية**: أن يكون التقدير: من وراء إسحاقَ يحدثُ يعقوب، و لا يكون على هذا (يعقوب) داخلا في البشارة.[1]

[1]– **ينظر أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 424.**

في ختام هذه الرحلة المباركة، رحلة مع كتاب الله – عزّ وجلّ– و التي وسمنا موضوعنا فيها بـ: " تعدّد التقدير النّحوي في توجيه القراءات القرآنية "؛ خلصنا إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

– التقدير في الاصطلاح النّحوي هو نيّة تصوّر الشيء في المواضع التي يقع فيها الحذف، أي زعم ما لم يرد في الكلمة أو الجملة أو الكلام، وزيادة على ما اكتفى به الكلام.

– يقع التقدير في مؤلّفات النّحو على معان كثيرة منها: التخريج – الحمل – التفسير – الإضمار – التضمين – التأويل ...

– يُعدّ التقدير النّحوي أحد مظاهر التأويل التي يلجأ إليها النّحاة لإخضاع النصوص المخالفة للقواعد.

– تتحكّم في عملية التقدير قاعدتان أساسيتان هما نظرية العامل النّحوي، و نظام الجملة القائم على مبدأ الإسناد.

– للعامل النّحوي دور بارز في ضبط التغيرات التي تطرأ على الجملة، فهو يشكّل بنية عامّة لنظرية النّحو العربي.

– تتمثّل مخالفة التراكيب لأصول النظرية النّحوية في جملة من الأساليب التي غاب فيها النظام العام لبناء الجملة العربية أي مبدأ الإسناد بركنيه، إذ هناك من الأساليب التي غاب فيها أحد هذين الركنين ممّا ألجأ النحّاة إلى القول بالتقدير.

– اختلاف التقدير يؤدّي إلى اختلاف الحالة الإعرابية، و خاصّة عند غياب العلامة الإعرابيّة.

– للتقدير أهمية بارزة في تحديد الوظائف النّحوية المقتضية له.

– لمراعاة السياق عند التقدير أهمية بالغة وجب العناية بها فعليه تبنى الكثير من التقديرات.

- ترد مراعاة المعنى كثيرا في استدلالات النّحاة لأنّ علم العربية مبنيّ على المعنى و معتمد عليه وفساد المعنى و صلاحه يحدّد مستوى قبول المسألة عندهم أو ردّها، و يتعيّن مراعاته عند التقدير إذ لا يستقيم المعنى بمقدّر لا يصل إلى ذهن المتكلّم وغير مدرك لدى السّامع.

- القراءات القرآنية باب واسع يحتاج إلى الإحاطة بالموضوع من كلّ جوانبه من خلال المصادر التي تركها لنا العلماء.

- اختلاف القراءات ليس اختلاف تضادّ و تغير و إنّما تعبير عن التكامل فيما بينها، تعدّ القراءات القرآنية حكما عدلا بين مذاهب النّحويين، و سدّ النّقص في قواعدهم.

- التوجيه الإعرابي هو العملية التي يقوم بها النّحوي لإيجاد المعنى للحالة الإعرابية و ما يلحقها من استدلال لبيان صحّة هذا الوجه، و توضيح الدلالات و المعاني المستفادة من كل وجه.

- يعدّ التوسع في المعنى و اختلاف النّحاة و المفسّرين و الفقهاء في فهمهم للنصوص من أهمّ أسباب التوجيه من جهة التركيب ومن جهة المعنى.

- اختلاف آراء المفسرين و مُعربي القرآن في بيان التقديرات النحوية مبنيّ على اختلاف أعاريبهم و توجيهاتهم النحوية، و الذي ينتج عنه تغيُر في مستوى الدّلالة و ثراء المعاني فيتغير المعنى تبعا لتغير التركيب.

و ختاما نسأل الله أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، و أن يتقبّله منا بقبول حسن إنّه ولي ذلك و القادر عليه.

ٹآٹآآ لخ لم لى لي □ □ □ □ □ □

□ □ □ نم نى □ □ □ ـّ ـ ـ

ـ ـ

الفصل الأوّل: التقدير النحوي - أسبابه و شروطه -

المبحث الأوّل: مفهوم تعدّد التقدير النّحوي

المبحث الثاني: أسباب التقدير النّحوي

المبحث الثالث: شروط التقدير النّحوي

الفصل الثاني: التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية

المبحث الأوّل: مفهوم القراءة لغة و اصطلاحا

المبحث الثاني: ضوابط القراءة الصحيحة

المبحث الثالث: اختلاف القراءات – أسبابه، فوائده –

المبحث الرابع: التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية و أثره في تعدّد المعاني

الفصل الثالث:

نماذج تطبيقية لتعدّد التقدير النحوي في توجيه القراءات القرآنية

مقدمة

خـــاتمـــــة

فهرس

الآيات القرآنية

فهـرس الموضوعـات

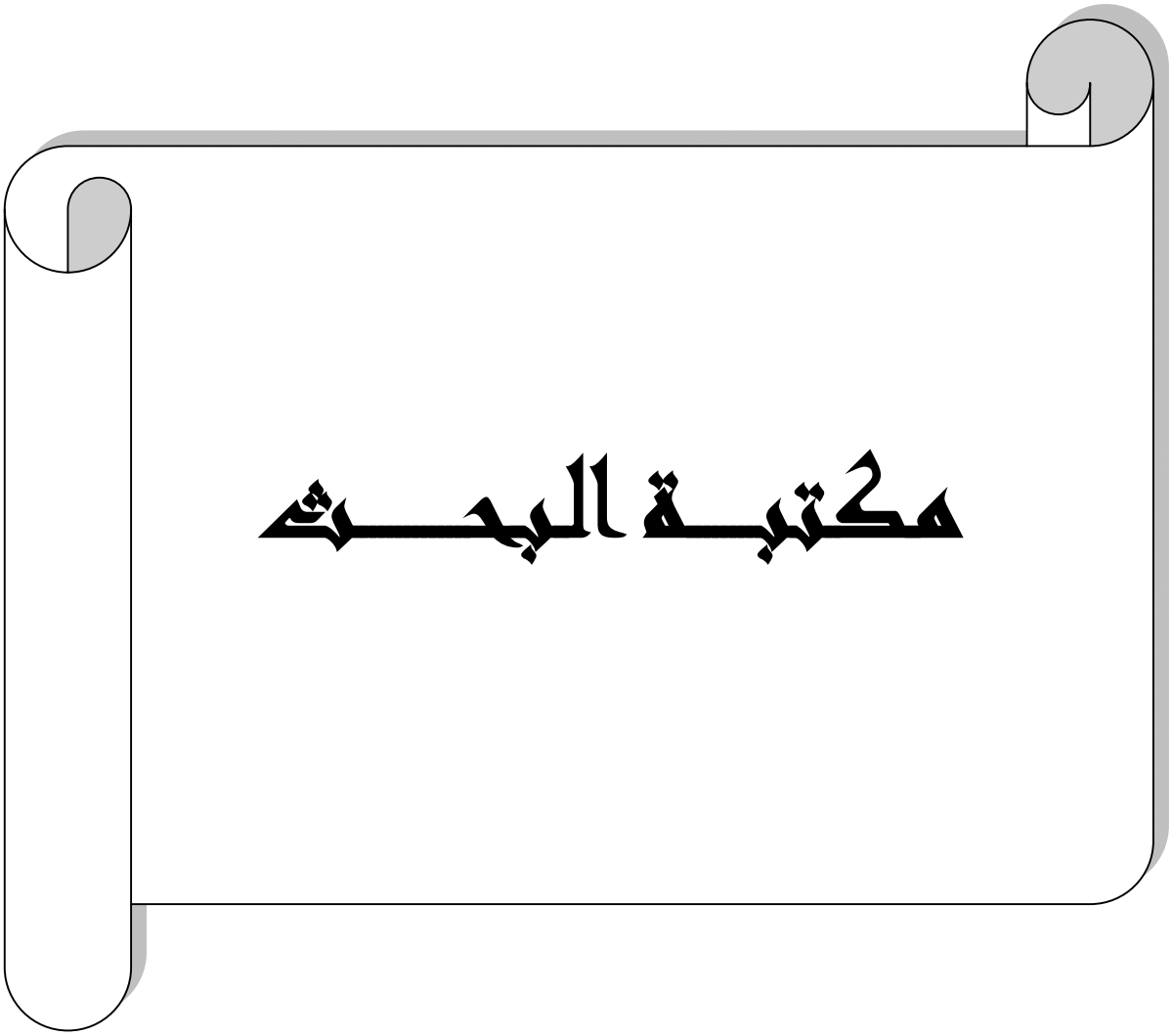
مكتبة البحث

الآيــة القرآنيـــة	السورة	رقــم الآيـة	رقــم الصفحة
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾	الفاتحة	04	37
﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ﴾	البقرة	03	52
﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾	البقرة	48	30
﴿وَمَنۡ أَحَاطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾	البقرة	81	31
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾	البقرة	116	36
﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا﴾	البقرة	135	27
﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾	البقرة	138	27
﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾	البقرة	165	71
﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾	البقرة	177	67
﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾	البقرة	177	69
﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾	البقرة	184	53
﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾	البقرة	189	68
﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ﴾	البقرة	195	10
﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾	البقرة	219	59
﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ﴾	البقرة	229	58
﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ﴾	البقرة	240	56
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾	البقرة	259	36 39
﴿رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ﴾	آل عمران	13	77

ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘ	آل عمران	43	44
ﭐ□□□□□ﱠ	آل عمران	184	36
ﭐ□□□□□يم يي	النساء	01	23 37
ﭐ لم لى لي□□□□□□□□□□ ﱠ	النساء	24	23
ﭐ□□□□□□□□□□ لج لح لخ لم لهمج مح مخ مم نج نح نخ نم نه□هم □يج ﱠ	النساء	162	65
ﭐ□□□□ﱠ	النساء	170	49
ﭐ□نم نى□□□ﱠ	المائدة	06	44
□□□□□بر□□بن بى بي تر□□تن تى تي□□□□□□□ﱠ	الأنفال	42	80
ﭐ ﭐ□□□□□□□□□□□ﱠ	الأنفال	57	81
ﭐ□ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخﱠ	الأنفال	59	81
ﭐ ﭐ□□□□□بر□□بنﱠ	الأنفال	64	24
ﭐ□□□□□□ﱠ	الأنعام	100	77
ﭐ□□□□□□□□□□□□□□□□□□ لج لح لخ لم لهﱠ	الأنعام	109	75
ﭐ□□□□□□□□□□□□□□□□□نيﱠ	الأنعام	154	64
ﭐ لخ لم لى لي□□□□ﱠ	الأعراف	12	76
ﭐ□□□□□□□□□□□□□ﱠ	الأعراف	73	79

31	177	الأعراف	﴿
52	61	التوبة	﴿
10	63	التوبة	﴿
37	100	التوبة	﴿
73	71	يونس	﴿
82	71	هود	﴿
70	82	يوسف	﴿
13	12	الرعد	﴿
08	17	الرعد	﴿
60	24	النحل	﴿
60	30	النحل	﴿
43	07	الإسراء	﴿
17	50	الكهف	﴿
18	01	الأنبياء	﴿
18	03	الأنبياء	﴿
10	20	المؤمنون	﴿
30	01	النور	﴿
62	25	العنكبوت	﴿
82	24	الروم	﴿
41	26	لقمان	﴿
31	19	الأحزاب	﴿
61	10	سبأ	﴿

22	10 11	سبأ	﴿ ﴾
39	17	سبأ	﴿ ﴾
39	19	سبأ	﴿ ﴾
17	28	سبأ	﴿ ﴾
08	01	فاطر	﴿ ﴾
41	29	يس	﴿ ﴾
40	35	يس	﴿ ﴾
39	39	يس	﴿ ﴾
40	23	ص	﴿ ﴾
66	-84 86	ص	﴿ ﴾
08	67	الزمر	﴿ ﴾
43	57	الزخرف	﴿ ﴾
22	-10 11	سبأ	﴿ ﴾
21	49	الدخان	﴿ ﴾
63	35	الأحقاف	﴿ ﴾
40	19	ق	﴿ ﴾
48	49	الطور	﴿ ﴾
53	17	الواقعة	﴿ ﴾
53	22	الواقعة	﴿ ﴾
40	29	الواقعة	﴿ ﴾
22	17	نوح	﴿ ﴾
08	16	الإنسان	﴿ ﴾

﴿ □ □ □ □ □ نم نى □ ﴾	عبس	03-04	11
﴿ □ نم نى □ ﴾	عبس	04	11
﴿ □□□□□□□□ ﴾	الشمس	13	79
﴿ □□ ﴾	الماعون	04	28
﴿ □بر□□بن ﴾	الماعون	05	28

- مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، الإصدار01- 02، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، برواية حفص.

المصـــادر و المراجـــع

01- أحمد البيلي، الاختـلاف بين القـراءات، دار الجيـل، بيـروت، 1988، ط 01.

02- أحمد بن علي بن حجر العسقـلاني، فتـح البـاري بشـرح صحيح البخـاري، المكتبـة السلفيـة القاهرة، 1407هـ، ط03 .

03- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، 1994، د.ط.

04- أحمد مفلح القضـاة، أحمد خالد شكـري، مُحَّد خالد منصـور، مقدّمات في علم القراءات .

05- أبو إسحاق أحمد الثعلبي،الكشف و البيان المعروف بتفسير الثعلبي، تح: أبو مُحَّد بن عاشور دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2002، ط 01، ج 05.

06- أبو إسحاق الزّجاج، معاني القرآن و إعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، علم الكتب، 1988 ط01.

07- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتـاب سيبويه – دراسة في النّحو و الدّلالة –، دار الحامد للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ط 01.

08- إسماعيـل بـن مُحَّد الأصبهـاني، إعـراب القرآن، تق: فائـزة المؤيّـد، مكتبة الملك فهد، الرياض 1995.

09- إيهاب النجمي، اللغة و المذهبية – قراءة في ردود ابن تيمية العقدية–، دار مصر العربية القاهرة، 2015 ط01.

10- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث القاهرة، 2006، د.ط.

11- أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تح: مُحَمَّد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت د.ط.

12- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مُحَمَّد مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، 2002 ط 01.

13- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988، ط 03.

14- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن. دار الكتب، 1976.

15- أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972 د.ط.

16- تمام حسّان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة 2000، د.ط.

17- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، 2008، ط 08.

18- أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود مُحَمَّد شاكر دار ابن الجوزي، القاهرة 2009، ط 01.

19- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الأشباه و النظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، لبنان د.ت، د.ط، م01 .

20- جمال الدين مُحَمَّد بن منظور، لسان العرب، دار المعارف ، القاهرة، د.ت، ط 01.

21- جمال الدين مُحَمَّد شرف، مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، دار الصحابة للتراث، القاهرة، 2006، ط 01.

22- أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر،القاهرة، د.ت د.ط، ج06

23- أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة،1990،ط01.

24- أبو حيّان الأندلسي، ارتشـاف الضرب من لسان العرب، تح: رحب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1992،ط01

25- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ط 01.

26- خالـد بن عبـد الله الأزهـري، شـرح التصريح على التوضيح، تح: مُحَمَّد باسـل عيـون السـود،دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ط 01،ج 02

27- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الهلال، بيروت، 1985، د.ط.

28- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: سالم مكرم، دار الشروق، 1979، ط 03 .

29- خلود صالح عثمان الصّالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1425هـ، ط 01.

30- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة 1985، ط01 .

31- أبو الخير مُحَمَّد بن الجزري، منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، تح: أيمن رشدي سويد مكتبة ابن الجزري، سوريا 2012، ط 01

32- أبو الخير مُحَمَّد بن الجزري، منجد المقرئين و مرشد الطالبين، دار البلاغ للنشر، الجزائر، 2003 ط 01.

33- ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد و نهاية المقتصد، دار اشريفة، 1989، د.ط .

34- أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، حجّة القراءات، تح: سعيد الأفغاني مؤسسة الرّسالة، بيروت 1997، ط 05.

35- أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1983، ط 03 .

36- أبو زيد بن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي جامعة الكويت 1993، د.ط .

37- سحر سويلم راضي، التوجيه النحوي و الصّرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه" الحجة للقرّاء السبع"، بلنسية للنشر، مصر، 2008، ط01.

38- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سبويه، تح: أحمد حسن مهدلي- علي السيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت 2008، ط01.

39- سمير أحمد عبد الجواد، التخريجات النحوية والصّرفية لقراءة الأعمش، مطبعة الحسين الإسلامية مصر، 1991، ط 01.

40- السّمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق د.ت، د.ط.

41- السيّد رزق الطويل، في علوم القراءات – مدخل و دراسة وتحقيق -، المكتبة الفيصلية، المملكة العربية السعودية 1985، ط01.

42- طاهر سليمان حمودة، ابن قيّم الجوزيه – جهوده في الدرس النحوي -، دار الجامعات المصرية الإسكندرية د.ت، د.ط .

43- أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام مصر،1994، د.ط .

44- عبد الإله نبهان، ابن يعيش النّحويّ، اتحاد الكتّاب العرب، 1997، د.ط.

45- عبد الحميد يوسف هنداوي، الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم – دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة -، المكتبة العصرية، بيروت، 2008، د.ط.

46- عبد الفتاح الحموز، انزياح اللسان العربي- المعنى و الفصيح -، دار عمار، عمّان، 2008 د.ط.

47- أبو عبد الله أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمّنه من السنّة وآي القرآن، تح: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2006، ط 01.

48- عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة 1973، ط 02 .

49- عبد الهادي الفضيلي، القـراءات القرآنيـة – تاريـخ و تعريـف-، مركـز الغديـر، بيروت،2009 ط04.

50- علي أبو المكارم، الحذف و التقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2007، ط01.

51- أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تح: عادل عبد الموجود و آخرون، دار الكتب العلمية بيروت 2007، ط 01

52- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها،تح: علي النجدي ناصيف و آخرون، دار سزكين، 1986، ط 02.

53- أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، دار الكتب العلمية، لبنان 1994، ط 01.

54- أبو القاسم جار الله الزمخشري، المفصّل في علم اللغة، تح: عزّ الدين السعيدي ، دار إحياء علوم الدين ، بيروت، 1990 ط01.

55- أبو القاسم جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة لبنان، 2009، ط 03.

56- لطيفة ابراهيم النّجار، دور البنية الصّرفية في وصف الظّاهرة النحويّة و تقعيدها، دار البشير عمان – الأردن، 1993، ط 01.

57- مُحَمَّد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل المكتبة العصرية، بيروت،2003، ط01.

58- مُحَمَّد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، مُحَمَّد خالد منصـور، مقدمات في علم القراءات دار عمار، المملكة الأردنية، 2009، ط 02.

59- مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 1980 ط02.

60- مُحَمَّد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، لبنان، 1985، د.ط.

61- مُحَمَّد بن صالح الشيزاوي، التوجيه النّحويّ في حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل للسندي - دراسة وصفية تحليلية -، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ط 01.

62- مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن الألفية، المكتبة الشعبية، لبنان، د.ت، د.ط.

63- أبو مُحَمَّد بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، د.ت، د.ط.

64- أبو مُحَمَّد بن علي الحريري، درّة الغواص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب، تركيا، 1299 هـ ط01.

65- مُحَمَّد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النّحويّ – مواضعه، أسبابه، نتائجه -، دار غريب، القاهرة 2006، ط01.

66- مُحَمَّد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، مصر، 1367هـ، ط 03.

67- مُحَمَّد سالم محيسن، القراءات و أثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1984، د.ط.

68- مُحَمَّد عارف موسى الهردي، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره و الردّ عليه – من أوّل القرآن إلى آخر سورة التوبة -،معهد القرآن الكريم و علومه، الرياض، 1986، ط01.

69- أبو مُحَمَّد مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القرءات، تح: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، مصر، د.ت د.ط.

70- أبو مُحَمَّد مكيّ بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997، ط 05.

71- أبو مُحَمَّد مكيّ بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت، 1984 ط 02.

72- محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، سوريا، 1999، ط01.

73- محمود عبد السّلام شرف الدين، الإعراب و التركيب بين الشكل و النسبة -دراسة تفسيرية- دار مرجان، القاهرة 1984، ط 01.

74- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا 1992، ط03.

75- مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، مؤسسة زاد، القاهرة، 2012، ط 01 .

76- أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، تح: عيد مصطفى درويش، المساهم، 1991 ط 01.

77- مهدي المخزومي، في النّحو العربي – نقد وتوجيه-، دار الرائد العربي، بيروت، 1986 ط02.

78- ناصر الدين بن مُحَّد البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان د.ت، د.ط .

79- أبو نصر الكرماني، شواذ القراءات، تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت د.ت، د.ط.

80- ابن هشام الأنصاري، أسئلة و أجوبة في إعراب القرآن، تح: مُحَّد نغش، مكتبة لسان العرب بيروت، 1983 ط01.

81- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، د.ط.

82- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف الخطيب، د.ت د.ط.

83- ابن يعيش النّحوي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت، د.ط

الرســائـــل

01- أم سد أحمد حامد التاج، قضايا التقدير النحوي في إعراب الربع الأخير من القرآن الكريم رسالة ماجستير في النحو و الصّرف، الخرطوم، 2006.

02- أمال خميس حمّاد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر من خلال صور: الإسراء والكهف ومريم، رسالة ماجيستير، جامعة غزة،2006.

03- جلول دواجي جمال، أثر القراءات القرآنية في إنتاج تعدّد الدّلالات – دراسة موازنة – رسالة ماجيستير، جامعة أحمد بن بلة، وهران- الجزائر، 2015 .

04- سعد حسن ضاروب، التقدير النّحوي عند سيبويه، رسالة ماجيستير، الجامعة الأمريكية بيروت، 1996 .

05- عبد العزيز بن علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية – لغةً وتفسيراً وإعراباً – رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، 1417هـ

06- وداد ميهوبي، الجملة بين النّحو العربي واللسانيات المعاصرة - مفهومها وبنيتها –، رسالة ماجيستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر.

المجـــــلاّت

01- أحمد قاسم عبد الرحمان، أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، مجلة جامعة الأنبار.

02- أحمد نزال الشّمري، تعدّد التوجيه الإعرابيّ عند مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الكشف عن وجـوه القراءات السبع و عللها و حججها- من سورة النور إلى نهاية سورة الدخان – نموذجا مجلّة كلية اللغة العربية، مصر،2011، ج 03، ع 30.

03- عبد الحميد السيّد، نظرية العامل في النّحـو العربي و دراسة التركيب، مجلّة جامعة دمشق ع(3 – 4)، 2002، مج 18.

04- فاضل صالح السمرّائي، أسلوب الاشتغال و وظيفته في آداء المعنى، مجلة كلية الآداب العراقية 1977، ع 21 .

الموضـــوع	الصفحة
شكر و عرفان	
مقدّمة	أ – ث
الفصل الأول: التقديـر النّحـوي – أسبابـه ، شروطـه –	
المبحث الأوّل: مفهوم تعدّد التقدير النحوي	07
أوّلا: التعـدّد لغـة	07
ثانيا: التقدير لغـة	08
ثالثا: التقدير اصطلاحا	09
المبحث الثاني: أسبـاب التقديـر النّحـوي	12
أوّلا: نظريـة العامـل النّحـوي	12
ثانيا: مخالفة التراكيب لأصول النظرية النحوية	14
ثالثا: مخالفة الشروط الصرفية للتراكيب النحوية	20
رابعا: اختلاف المدارس النحوية	23
المبحث الثالث: شروط التقدير النحوي	26
أوّلا: مراعـاة سيـاق الحـال	26
ثانيا: مراعـاة سلامة المعنى	28
ثالثا: بيان مكان المقدّر و كيفيـة التقدير	30
الفصل الثاني: التوجيـه الإعـرابي للقـراءات القرآنيـة	
المبحث الأوّل: مفهوم القراءة لغة و اصطلاحا	33
أولا: القــراءة لغـة	33
ثانيا: القــراءة اصطلاحا	33
ثالثا: الفرق بين القراءة و القرآن	35

المبحث الثاني: ضوابط القراءة الصحيحة	36
أوّلا: موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية و لو تقديرا	36
ثانيا: موافقة القراءة وجها من وجوه العربية	37
ثالثا: حصـول التواتـر	38
المبحث الثالث: اختلاف القراءة – أسبابـه، فوائـده –	39
أوّلا: أوجـه اختـلاف القـراءات	39
ثانيا: أسباب اختلاف القراءات	41
ثالثا: فوائــد اختلاف القـراءات	42
المبحث الرابع: التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية	46
أوّلا: مفهوم التوجيـه لغـة	46
ثانيا: مفهوم التوجيه في اصطلاح النحاة	46
ثالثا: أسباب تعدّد التوجيه النّحوي	47
رابعا: التوجيه الإعرابي للقراءات و أثره في تعدّد المعاني	50
الفصل الثالث: نمـاذج تطبيقيـة لتعـدّد التقديـر النّحوي في توجيه القراءات القرآنية	
نمـاذج تطبيقيـة من القـرآن الكـريـم	84 -56
خاتمـــــة	86
فهرس الآيـات القرآنية	89
مكتبـــة البحث	96
فهرس الموضوعات	105